22 يناير
2022

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

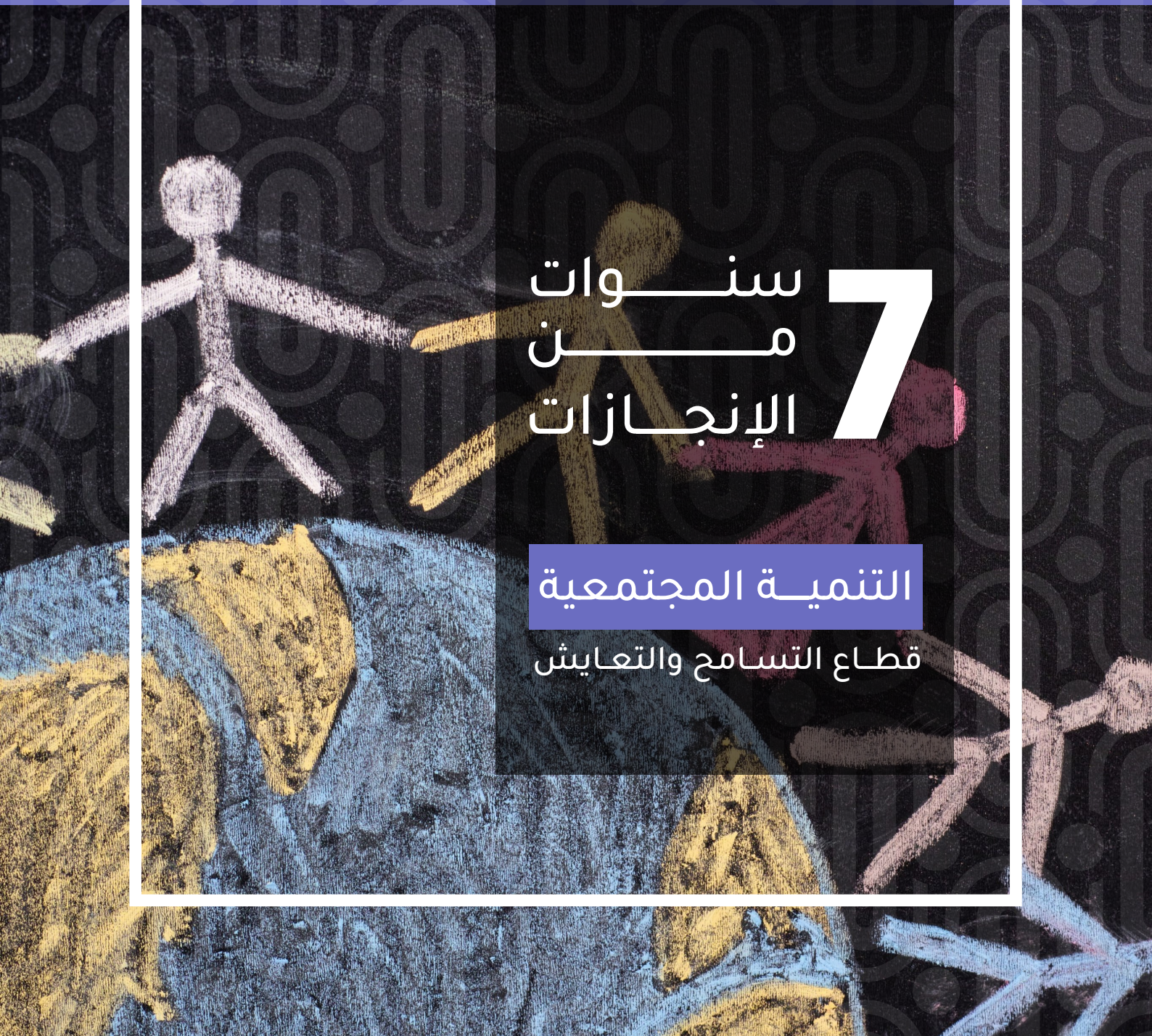

# 7 سنوات من الإنجازات

## التنمية المجتمعية

قطاع التسامح والتعايش

# 7 سنوات من الإنجازات

## التنمية المجتمعية

قطاع التسامح والتعايش

عن المركز

# مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصـــري

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري -منذ نشأته عام 1985- عدة تحوُّلات؛ ليُواكب التغيرات التي مرَّ بها المجتمع المصري. فقد اختص في مرحلته الأولى (1985-1999) بتطوير البنية المعلوماتية في مصر. ثم كان إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام (1999) نقطة تحوُّل رئيسة في مسيرته؛ ليُؤدي دوره كمُؤسسة فكر (Think Tank) تدعم جهود مُتخذ القرار في شتى مجالات التنمية.

ومنذ ذلك الحين، يتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون المركز الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنَّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى؛ الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفعاليتها، وترسيخ مجتمع المعرفة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، يحمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عاتقه مهمة أن يكون داعمًا لكل متخذي القرار. وحتى يتسنى له ذلك، فإنه يسعى باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميٌّ ودوليٌّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًّا في نتائج برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا الأمريكية" التي تم الإعلان عنها في فبراير 2021؛ حيث تم اختيار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل 20 مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-19" لعام 2020 (لا يوجد ترتيب مُحدد للقائمة).
- في المرتبة 21 من بين 64 مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام 2020، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أية مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.
- في المرتبة 14 من إجمالي 101 مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام 2020.

جاء هذا التقرير ليرصد إنجازات وجهود الدولة المصرية خلال السنوات السبع الماضية، حيث نفذت الدولة ولا تزال العديد من المشروعات القومية التي تجاوزت تكلفتها الـ 6 تريليونات جنيه. ويأتي ذلك في إطار مساعي القيادة السياسية لإعادة رسم خريطة مصر التنموية، وتوزيع البشر والإمكانات الاقتصادية على ربوع الوطن كافة، بما يستجيب لمشكلات الحاضر وتحديات المستقبل.

هدف أي جهد تبذله الدولة لتحقيق التنمية هو المواطن، ومن ثمّ فقد صممت سياساتها وبرامجها التنموية واضعة مصلحة المواطن المصري في القلب.

**الرئيس عبد الفتاح السيسي**
اجتماع أهداف التنمية المستدامة بالأمم
المتحدة | 20 سبتمبر 2021

الدولة حريصة على تبنِّي مجموعة من البرامج والمبادرات الاجتماعية، التي تم إطلاقها بالتوازي مع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما جاء نتيجة لوعي الدولة بتأثير هذا البرنامج على بعض فئات المجتمع المصري.

**رئيس مجلس الوزراء المصري**
**الدكتور مصطفى مدبولي**
فعالية إطلاق تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية
في مصر لعام 2021 | 14 سبتمبر 2021

# 7 سنوات من الإنجازات

"فلو تُعُهِّدت مصر وتوفرت فيها أدوات العمران لكانت سلطان المدن ورئيسة بلاد الدنيا".

(رفاعة الطهطاوي، رائد التنوير في العصر الحديث، والقول من مؤلفه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، الصادر عام 1834)

يقينًا، لو تُعُهِّدت مصر وتوفرت فيها أدوات العمران لكانت سلطان المدن ورئيسة بلاد الدنيا. هذا ما أوصانا به المفكر المصري/ رفاعة رافع الطهطاوي، الذي يُعد أحد قادة النهضة العلمية ورائد التنوير في مصر والعالم العربي خلال القرن التاسع عشر، في مؤلفه الأشهر "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، الصادر عام 1834. والمغزى هنا أنه **عندما يقوم على شؤون مصر من يُحسن استغلال مواردها وتوظيفها، تصبح نبراسًا مُتوقدًا، وقائدًا زاخرًا بين بلدان العالم**.

وبعد عقود زمنية طويلة مرت خلالها مصر بالكثير من الانتصارات، وصمدت للعديد من التحديات، صنع شعب مصر العظيم التاريخَ مرتين خلال أعوام قليلة؛ تارة عندما ثار ضد الفساد وطالب بحقه في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية في 25 يناير 2011، وتارة أخرى عندما تمسك بهويته وتحصن بوطنيته، فثارَ ضد الإقصاء، والرجعية، والفكر الظلامي في 30 يونيو 2013.

وبعد فترة حُكم انتقالية امتدت قرابة العام، تولى خلالها السيد المستشار/ عدلي منصور الحكم، رئيسًا مؤقتًا لجمهورية مصر العربية، حملت كلمات خطابه الأخير -بمناسبة اختتام الفترة الرئاسية الانتقالية يوم الأربعاء الموافق 4 يونيو 2014- الأمل في الغد، في قوله "إنني لعلى ثقة بأن **المستقبل يحمل لهذا الوطن غدًا مشرقًا**، وإن كانت أرضه مخضبةً بدماء الأبرياء، وسماؤه تشوبها بعض الغيوم، لكن أرض بلادي ستعود سمراء بلون النيل، خضراء بلون أغصان الزيتون، سماؤها صافيةً، تبعث برياح النجاح والأمل، دومًا كما كانت".

وفي 8 يونيو 2014، مع تولّي السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي رئاسة جمهورية مصر العربية، طالب مُخاطبًا جموع المصريين أن يُعينوه بقوة **لبناء وطننا الذي نحلم به**، ونستظل فيه بظلال الحق والعدل والعيش الكريم، ونتنسم فيه رياح الحرية والالتزام، ونلمس فيه المساواة وتكافؤ الفرص وجودًا حقيقيًّا ودستور حياة؛ لأن سفينة الوطن واحدة، فإن نجت نجونا جميعًا. فلا يُمكن للأمر أن يستقيم من طرف واحد؛ كونه عقدًا اجتماعيًّا بين الدولة ممثلة في رئيسها ومؤسساتها وبين الشعب لتأسيس **جمهوريتنا الوطنية المدنية الحديثة**.

ومنذ ذلك الحين، بدأت دروب الوطن تحيا مرحلة جديدة؛ لبناء الدولة الوطنية المدنية الحديثة التي نصبو إليها جميعًا، مع إدراك واعٍ من قِبل الشعب المصري بأننا جميعًا نلتزم بخارطة طريق لبناء المستقبل، التي يُظللها الإرادة والتصميم على العمل، والتعاون المنفتح مع الجميع؛ لتخطّي كل العقبات والصعوبات؛ حتى ننعم جميعًا بثمار التنمية.

لقد مرت 7 سنوات زمنية، **تحققت خلالها إنجازات تنموية تفوق عُمر الزمن**، تضافرت خلالها الجهود؛ لتحقيق نهضة مُستحقة لشعب أبيّ. ورغم عِظم ما شهدته ربوع مصر من جهد تنموي حقيقي في جميع ربوعها، فإن الدولة المصرية حكومة وشعبًا لا تزال لديها الكثير من الطموح لإنجاز أكبر يتخطى عنان السماء. بيد أن ذلك يتطلب التوقف لبرهة؛ لنتأمل ما حققناه سويًّا من إضاءات تنموية رئيسة خلال هذه الفترة؛ لتكون عونًا لنا على استكمال مسيرة البناء والنهضة عبر سنوات مديدة قادمة.

وفي ضوء توجيهات السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بهذا الشأن، قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتنفيذ جهدٍ بحثيٍّ لتوثيق أهم إنجازات الدولة المصرية خلال السنوات السبع الماضية، في جميع مناحي التنمية وعلى مستوى محافظات الجمهورية كافةً، وذلك بالتعاون مع مختلف الجهات والهيئات الحكومية. وقد خلُص **إلى إصدار باقة من الكتب** على النحو الآتي:

- 23 كتابًا يستعرض أبرز جهود الدولة على مستوى 5 محاور تنموية، بواقع 23 قطاعًا تنمويًّا، وهي: التنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية المجتمعية، والتنمية المكانية، والمرافق والشبكات. كما تم إصدار تقرير لكل قطاع تنموي يستعرض الجهود الرئيسة على مستوى المحافظات.

- 27 كتابًا يتناول الجهود والإنجازات الرئيسة التي تحققت خلال السنوات السبع الماضية على مستوى جميع المحافظات، تغطي الـ 23 قطاعًا تنمويًّا المُحددة سلفًا.

- كتابان يُقدِّمان صورة إجمالية تلخيصية لأهم ما حققته الدولة على مستوى كلٍّ من القطاعات التنموية والمُحافظات، بالتركيز على مؤشرات الأداء الرئيسة.

وفي هذا المقام، كان لزامًا علينا أن نُؤكد أن **الدولة المصرية القوية المُثابرة تصنع حاضرها ومستقبلها وفق نهج تنموي شامل**، يُظلله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي ينطوي على أكثر من 13 حقًا للإنسانية (بما في ذلك الحق في الحياة دون تمييز، وحقوق الطفل، والحق في الغذاء، وحقوق الأشخاص ذوي الهمم دون تمييز، وحماية الحياة الخاصة). تلك الحقوق التي تستند إليها الأهداف الإنمائية الأممية "أهداف التنمية المستدامة 2030" التي تُمثّل دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتُّع جميع الأفراد بالسلام والازدهار، تمت ترجمتها جميعًا في 17 هدفًا أمميًّا تلتزم مصر بها جميعًا.

اتصالًا، قامت الدولة المصرية بترجمة هذه الحقوق في دستورها الوطني الصادر عام 2014، ورؤيتها المستقبلية 2030، والتي تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى؛ لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات. وفي سبيل تنفيذ تلك الرؤية، أطلقت الحكومة المصرية برنامج عملها، الذي يحمل عنوان "مصر تنطلق"؛ ليكون إطارًا تنفيذيًّا لجهود مصر التنموية. **ختامًا، تظل الدعوة ممتدة، والعمل يحدوه الأمل ليوم أفضل، وغد أكثر ازدهارًا لوطننا الحبيب.**

# قائمة المحتويات

## التسامح والتعايش


- أهم المؤشرات 10
- أخوة إنسانية للجميع... 11
- التقاء الأديان 19
- دور الدولة في إثراء التسامح والتعايش 25
- نشر المعرفة والثقافة السمحة 35
- تجديد الخطاب الديني 43
- جهود مكافحة التمييز 49
- احتواء اللاجئين باعتبارهم مُقيمين 53


يتقدم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء بالشكر العميق للجهات الحكومية على جهودها الحثيثة وتعاونها المثمر؛ الأمر الذي أثرى هذا التقرير. وتجدر الإشارة إلى أن التقرير يستعرض أبرز الجهود التنموية المحققة، ولا يمثل حصرًا شاملًا لها.

# أهم المؤشرات

**1882** كنيسة ومبنى

عدد الكنائس والمباني التي تم تقنينها وتوفيق أوضاعها بالجمهورية حتى أبريل 2021.

**112** ألف مسجد

إجمالي عدد المساجد الحكومية والأهلية بالجمهورية حتى عام 2020.

**98.7** مليون جنيه

تكلفة إنشاء عدد 58 مسجد بمحافظة الدقهلية خلال الفترة (2014 - 2021).

**72** كنيسة ومبنى

عدد الكنائس والمباني التي تم ترميمها خلال الفترة (2014 - 2021).

**70** مليون دولار

إجمالي تكلفة ترميم الآثار الدينية خلال الفترة (2014 - 2021)

**2000** مصلِ

سعة مسجد الفتاح العليم بالعاصمة الإدارية الجديدة.

# أخوة إنسانية للجميع...

"إن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا"... هكذا جاءت المادة الأولى **في إعلان المبادئ بشأن التسامح** والذي أقرته منظمة اليونسكو عام 1995، وقد جاء هذا الإعلان ليُعلي من قيمة التسامح، ويؤكد جملة من المبادئ يأتي في مقدمتها أن التسامح لا يعني التساهل، بل احترام وتقدير للتنوع الغني في ثقافات هذا العالم وأشكال التعبير وأنماط الحياة التي يعتمدها الإنسان، فالتسامح يعترف بحقوق الإنسان العالمية وبالحريات الأساسية للآخرين.

وعليه، فقد أكد الإعلان أن "التسامح يتعزز بالمعرفة، والانفتاح، والاتصال، وحرية الفكر، والضمير، والمعتقد، فهو الوئام في سياق الاختلاف. وهو ليس واجبًا أخلاقيًّا فحسب، وإنما واجب سياسي وقانوني أيضًا. وهو أيضًا الفضيلة التي تُيسّر قيام السلام، ويُسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب".

ولم يكن هذا الإعلان هو الأول من نوعه في التأكيد على قيم التسامح والتعايش، فهي قيم محورية أكدتها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي وُضعت على مدى السنوات الماضية، والتي تؤكد أهمية قيام الدول بصياغة تشريعات جديدة عند الضرورة؛ لضمان تحقيق التسامح والمساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص لجميع الفئات والأفراد في المجتمع.

وإدراكًا من الدولة لمحورية قيم التسامح والتعايش في تعزيز الاستقرار بالمجتمع المصري، وانطلاقًا أيضًا من دورها الريادي ومكانتها الدولية، وقّعت مصر على العديد من المواثيق الدولية التي أعلت قيم التسامح والتعايش، وجاء في مقدمة تلك المواثيق **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** الذي أكد في المادة الثانية منه على أن: "التسامح على مستوى الدولة يقتضي ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات، وفي إنفاذ القوانين والإجراءات القضائية والإدارية، وهو يقتضي أيضًا إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون أي تمييز، فكل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلى الإحباط، والعدوانية، والتعصب".

ومن خلال هذا الإعلان، أكدت **منظمة الأمم المتحدة** أن مسؤولية نشر التسامح ومنع التعصب وخطاب الكراهية، تقع على عاتق الدول من خلال التشريعات والقوانين وإتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون أي تمييز.

في السياق ذاته، انضمت الدولة **إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، والذي دخل حيز النفاذ في 3 يناير عام 1976، حيث أكد على أهمية ترسيخ التسامح في المجتمع في مادته الثانية.

اتصالًا، نصت تلك المادة على تعهد الدول الأطراف بأن "تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيًّا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب".

ولضمان تحقيق التسامح والتعايش، أقرت **الدولة بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري**، والتي جاءت لتؤكد أن "البشر يولدون جميعًا أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المقررة فيه، دون أي تمييز لا سيما بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي"، ومن خلال الاتفاقية تعهدت الدول أيضًا بعدم تشجيع أو حماية أو تأييد أي تمييز عنصري يُصدر عن أي شخص أو أية منظمة، واتخاذ تدابير فعَّالة لإعادة النظر في السياسات الحكومية القومية والمحلية، وتعديل أو إلغاء أو إبطال أية قوانين أو أنظمة تكون مؤدية إلى إقامة التمييز العنصري أو إلى إدامته حيثما يكون قائمًا.

ولما كان إرساء التسامح في المجتمع، يتطلب شمول مختلف الفئات حتى لو لم يكونوا مواطني الدولة، فقد انضمت مصر **إلى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين**؛ لتؤكد شمول التسامح للاجئين وطالبي اللجوء؛ حيث أكدت الاتفاقية على حق اللاجئين في التمتع بالعديد من الحقوق والمزايا في الدول التي يلجؤون إليها، وفي المقابل منعت هذه الدول من ممارسة أي تمييز بحق اللاجئين، فضلًا عن ضرورة احترام حرية ممارسة شعائرهم الدينية.

وكما هو الحال في اللاجئين، جاءت اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها الدولة المصرية أيضًا لتؤكد على التسامح وعدم ممارسة أي ممارسات عنصرية ضد الأطفال؛ حيث نصت في المادة الثانية منها على أن "تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل، أو والديه، أو الوصي القانوني عليه، أو لونهم، أو جنسهم، أو لغتهم، أو دينهم، أو رأيهم السياسي، أو أصلهم القومي أو الاجتماعي، أو عجزهم، أو أي وضع آخر".

اتصالًا، أكدت الاتفاقية أيضًا على أن "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مرآز والدي الطفل، أو الأوصياء القانونيين عليه، أو أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم، أو آرائهم المعبر عنها، أو معتقداتهم".

واتفقت مختلف تلك الاتفاقيات والمواثيق الدولية مع ما أكده الهدف السادس عشر من **أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة**، والذي يحث فيه الدول على العمل على إيجاد حلول دائمة للحد من العنف والصراعات، وانعدام الأمن والاستقرار، وذلك من خلال إعلاء سيادة القانون، وتعزيز قيم حقوق الإنسان، فوفقًا للأمم المتحدة لا تنمية مستدامة بدون استقرار وتسامح.

هذا، وقد جاء الدستور المصري الصادر عام 2014 ليُرسخ قيمة التسامح بالمجتمع المصري، حيث نص في المادة 9 على أن "تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز".

كما أكد في المادة 53 على أن: "المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر".

كذلك اعتبر الدستور في المادة نفسها أن: "التمييز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض".

هذا، وقد **جاءت العديد من التشريعات المصرية** خلال السنوات السبع الماضية؛ لتعزز قيم التسامح في المجتمع المصري؛ ومنها:

- **القانون رقم 25 لسنة 2018**، والخاص بإنشاء "المجلس الأعلى لمواجهة الإرهاب والتطرف"، لمكافحة التطرف والإرهاب بجميع صوره وأشكاله، ومختلف الكياناتِ الإرهابية، وقد وضع هذا القانون نُصب أعيُنِه الحقوق الأساسية للإنسان التي لا يجوز التعدي عليها حتى في أحوالِ مكافحة الإرهاب منطلقًا من رؤية واضحة تقوم على التوازن بين مكافحةِ الإرهاب واحترامِ تلك الحقوق، من خلال تبني قواعد وإجراءات محددة تُبقي على الإطار العام للشرعية الإجرائية، وتخضع قوات إنفاذ القانون لإشراف السلطة القضائية دون انفرادها بأي إجراء.
- **القانون رقم 190 لسنة 2020** بشأن إنشاء هيئتي أوقاف الكنيسة الكاثوليكية والطائفة الإنجيلية.

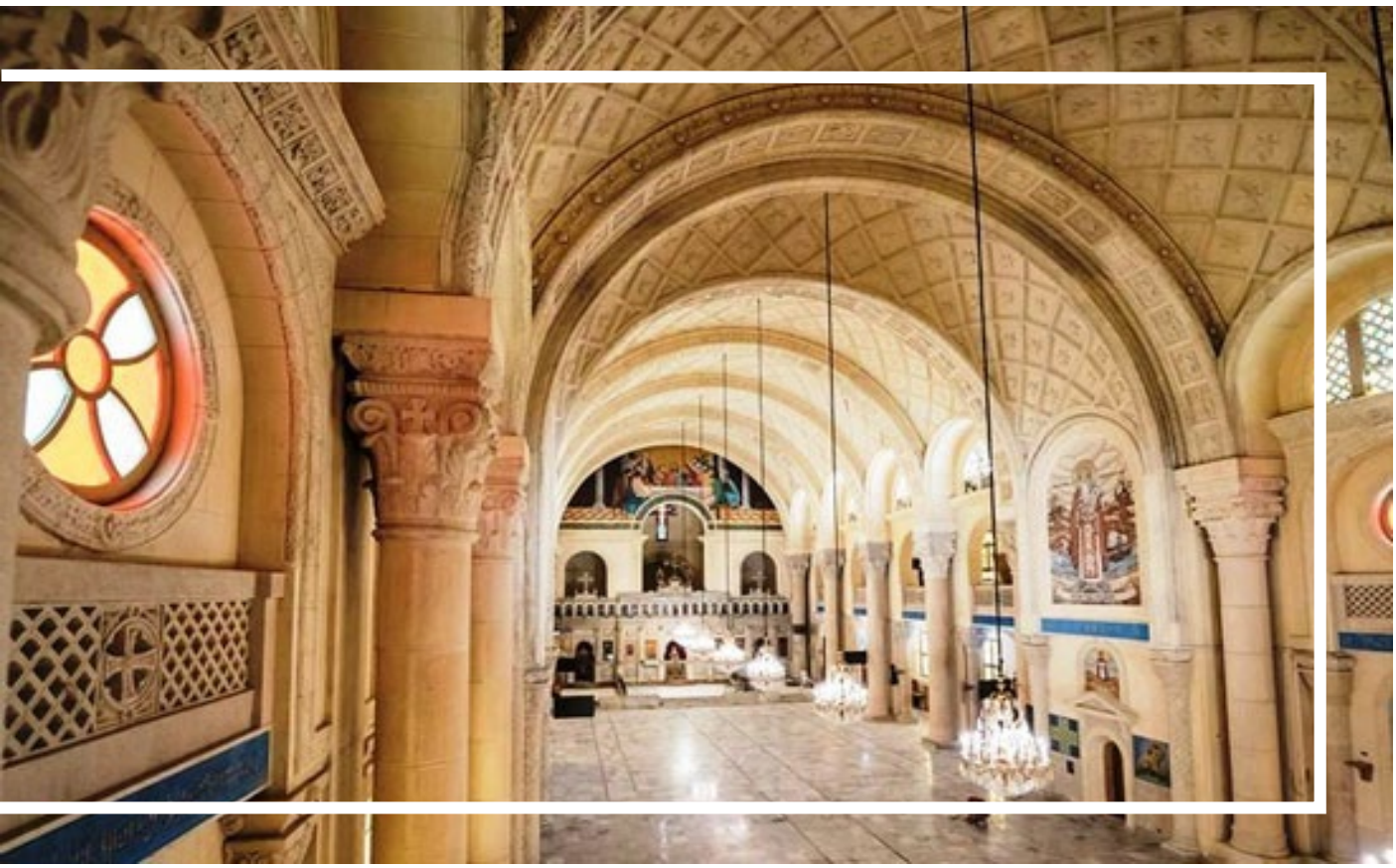

- **القانون رقم 142 لسنة 2019** لتعديل بعض أحكام قانون المنظمات النقابية العمالية رقم 213 لسنة 2017، ليمنح العمال الحقَّ في تكوين النقابات التي تضمن حقوقهم دون تمييز ضدهم، ونص على حظر حلِها أو حل مجلس إدارتها إلا بحكم قضائي، كما تم النزول بالحد الأدنى المطلوبِ لتكوين اللجنة النقابية إلى خمسين عاملًا، وكذلك النزول بالحد الأدنى المطلوب في باقي التنظيماتِ النقابية.

- **القانون رقم 82 لسنة 2016** بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، وهو القانون الذي يُجرمُ جميع أشكالِ تهريب المهاجرين ويقررُ حقهم في العودةِ الطوعية، ويُلزم الدولة بتوفير التدابير المناسبة لحماية حقوقهم.

- **القانون رقم 197 لسنة 2017** لتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، وذلك لتعزيز استقلالهِ من حيث طريقة تشكيلِه، وأداؤه لمهامِه، واستقلالِ موازنته، بالإضافة إلى منحِه الحقَّ في زيارةِ السجونِ وسائر أماكنِ الاحتجاز والمؤسسات العلاجية والإصلاحية، وإبلاغِ النيابةِ العامة عن أي انتهاك لحقوق الإنسان.

- **القانون رقم 80 لسنة 2016** الخاص بتنظيم بناء وترميم الكنائس، والذي تضمَّن ولأول مرة تحديدًا منضبطًا للقواعد والإجراءات التي يتعين اتباعُها للحصول على ترخيصٍ بأي عمل من أعمال البناء المتعلقة بالكنيسة.

اتصالًا، فجهود الدولة في مجال التسامح والتعايش ليست حبيسة مواد دستورية وقانونية فحسب، بل تم التأكيد عليها وترسيخها في استراتيجية مصر للتنمية المستدامة.

وقد جاء الهدف الثاني من **"رؤية مصر 2030"**، ليؤكد على السعي لتحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، وهو ما يفضي إلى دعم المشاركة المجتمعية في التنمية لجميع الفئات، وتعزيز روح الولاء، والانتماء للهوية المصرية، وتنوعها الثقافي.

واستكمالًا لتحركات الدولة، أطلقت الدولة في 11 سبتمبر 2021 **"الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان"**، وهي الاستراتيجية الأولى من نوعها في مصر، وتتميز بأنها متكاملة وطويلة الأمد، حيث تعمل محاورها الرئيسة على ترسيخ التسامح بالمجتمع واحترام الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتدعم ما تقوم به الدولة في مجالات حقوق المرأة، والطفل، وذوي الهمم، والشباب، وكبار السن، وكذلك التثقيف وبناء القدرات في حقوق الإنسان.

إجمالًا، تستند الاستراتيجية إلى عدد من المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الدستور، والمستقرة في قضاء المحاكم العليا، والمتضمنة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وتتمثل تلك المبادئ فيما يلي:

- حقوق الإنسان متأصلة في الكرامة الإنسانية، وهي عالمية، مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة؛ إذ يعزز كل منها الآخر.

- الاستفادة من إطار مراجعة الجرائم الأشد خطورة التي توقع عنها عقوبة الإعدام بمراعاة الظروف المجتمعية، والدراسات المتخصصة، وبما يتفق مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدَّقت عليها مصر.

- عدم التمييز، وكفالة حقوق الإنسان في إطار من المساواة، وتكافؤ الفرص، واحترام مبدأ المواطنة.

- سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته ضمانات أساسية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتلتزم الدولة بتحقيق ذلك من خلال تشريعات، وسياسات، وأنظمة، وأحكام قضائية فعالة.

- الديمقراطية وحقوق الإنسان مترابطان، ويعزز كل منهما الآخر.

- تعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، وإرساء قيم النزاهة والشفافية؛ لضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية الشاملة، والتمتع بعوائد هذه التنمية.

- ضرورة وفاء جميع الأفراد في المجتمع بواجباتهم ومسؤولياتهم تجاه احترام حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

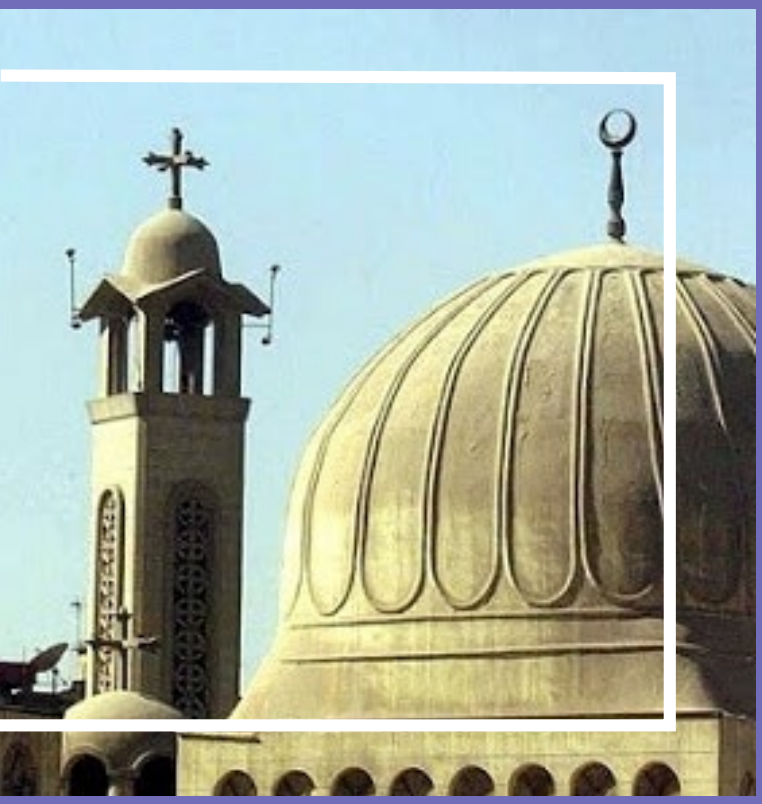

# التقاء الأديان

**الدين لله ومصر لأهلها...** شعار رفعه السيد رئيس الجمهورية للتأكيد على صبغة العيش المشترك الذي جسدت معالمه القيم الإنسانية السامية للمجتمع المصري، ولا ينبغي لأي مواطن أن تكون لهويته الدينية دور في تحديد أو تمييز ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

وفي خضم الحديث عن التقاء الأديان، تستمر جهود الأزهر الشريف والكنائس المصرية في العمل سويًّا تحت مظلة مبادرة **"بيت العائلة المصرية"**، للتأكيد على قيم المواطنة، والتسامح، والحوار، ومكافحة التحريض على العنف والتمييز، وتدريب الوعاظ، والقساوسة على الخطاب الديني الوسطي.

هذا، وأطلقت الدولة مبادرة **"الأزهر يجمعنا"** بالتعاون مع الأزهر الشريف في مراكز الشباب للحض من العنف، والتعصب الديني، والأفكار المتطرفة والتكفيرية بين الشباب.

بالإضافة إلى ذلك، قام المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف بتنظيم **"منتدى السماحة والوسطية"** بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية من أجل نشر ثقافة الحوار، وترسيخ التسامح، ونبذ آفات التعصب والإرهاب والكراهية الدينية.

ووفقًا لتوجُّهات الدولة، تم تنظيم عدد من الندوات والبرامج الفنية والثقيفية من قِبَل المجلس الأعلى للثقافة؛ لرفع الوعي بمخاطر الإرهاب والتصدي له، هذا بالإضافة إلى تنظيم ندوات ومحاضرات من قِبَل الهيئة العامة لقصور الثقافة اعتمادًا على الأدب والفن كوسائل وقوة ناعمة لمحاربة الفكر المتطرف.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أطلقت الكنائس المصرية مبادرات وأنشطة متنوعة هدفت إلى نشر الفكر المستنير، وتأكيد القيم الإنسانية المشتركة التي تدعو إليها جميع الأديان.

اتصـالًا، تـم تشـكيل اللجنـة الرئيسـة لتقنـين أوضـاع الكنـائس فـي ينـاير 2017، برئاسـة رئـيس مجلـس الـوزراء وعضـوية 6 وزراء وممثلـين عـن الطائفة المعنية وعن جهات سيادية وصدر أول قـرار للجنـة فـي مـايو 2018، كمـا تتـولى اللجنـة دراسة الطلبات والتثبت من الشروط الآتية:

- الطلب مقدم من الممثل القانوني للطائفة الدينية المالكة للكنيسة أو المبنى.
- المبنى قائم في تاريخ العمل بالقانون رقم 80 لسنة 2016.
- المبنى سليم من الناحية الإنشائية.
- المبنـى ملتـزم بالضـوابط والقواعـد التـي تطلبها شؤون الدفاع عن الدولة والقوانين المنظمة.

هذا، وقد تم إصدار 19 قرارًا من قِبَل اللجنة منذ مايو 2018 وحتى أبريل 2021، كما تم تقنين نحو 1882 كنيسة ومبنى حتى تاريخه، مُقسمين إلى 1077 كنيسة تم توفيق أوضاعها، بالإضافة إلى 805 مبـان تـم توفيـق أوضـاعهم، وفقًـا لقانون رقم 80 لسنة 2016 بشأن تنظيم وبناء وترميم الكنائس.

ومـن أبـرز الكنـائس التـي تمـت الموافقـة علـى تقنينهـا وتوفيـق أوضـاعها، كنيسـة السـيدة العذراء بالإسكندرية، كنيسة الأنبا بولا بالبحيرة، كنيسـة الشـهيد العظـيم مـار جـرجس بـالجيزة، كنيسـة الشـهيد العظـيم مـار مينـا بالشـرقية، كنيسة مار جرجس بالمنيا، وغيرها.

كمـا بـادرت أجهـزة الدولـة المختصـة بترميـم الكنائـس والمبـاني التـي تعرضـت للتلـف والتخريـب، والتـي بلـغ عددهـا 72 كنيسـة، وإنشـاء أكبـر كاتدرائيـة فـي مصـر والشـرق الأوسط بالعاصمة الإدارية الجديدة.

اتصـــالًا، نفـــذت الدولـــة خطـــة بقيمـــة 70 مليـون دولار أمريكي مـن أجـل ترميـم بعـض الآثــار المصريــة، والتــي مــن بينهــا **المعابــد اليهودية** في القاهـرة والإسـكندرية، وذلـك إلى جانب ترميم **المقابر اليهودية القديمة**، فضلًا عـن قيـام الدولـة بترميـم بعـض الآثـار الدينيـة الواقعـة في **مسار رحلة العائلة**.

وتتويجًا لجهود الدولة المصرية في مجال التقاء الأديان، افتتح السيد رئيس الجمهورية مسجد وكنيسـة بمدينـة الإسـكندرية ضـمن مشـروع "**بشائر الخير 3**"؛ ليؤكد سعي الدولة إلى تعزيز ووحدة الأمة.

ولطالمــا كــان خلــق الــتلاحم الــوطني بــين المسلمين والمسيحيين بمصر هدفًا رئيسًا، بدأ العمل في العاصمة الإدارية ببناء المؤسسات الروحية، مثل مسـجد الفتاح العليم، وكاتدرائية ميلاد المسيح.

ويُعــدُّ مســجد "الفتــاح العلــيم" دُرة العمــارة الإسـلامية الحديثـة وجـوهرة الإنشـاءات داخـل العاصمة الإدارية، فهـو مـن أكبـر المساجد في المنطقـة العربيـة والشـرق الأوسـط. اسـتغرق بنـاؤه نحـو عـام ونصـف، بـدءًا مـن يوليـو عـام 2017 وحتــى ديســمبر عــام 2018، وقــد أُقــيم المسجد على مساحة 250 ألف متر مربع، ويبلغ طولـه نحـو 500 متـر، وعرضـه 500 متـر، ويضـم المسـجد المسـار الجنائزي (أو طريـق المراسـم) الـذي تـم التخطـيط لتنفيـذه بحيـث يسـع لنحـو 2000 مصلٍّ على المحور الأخضر.

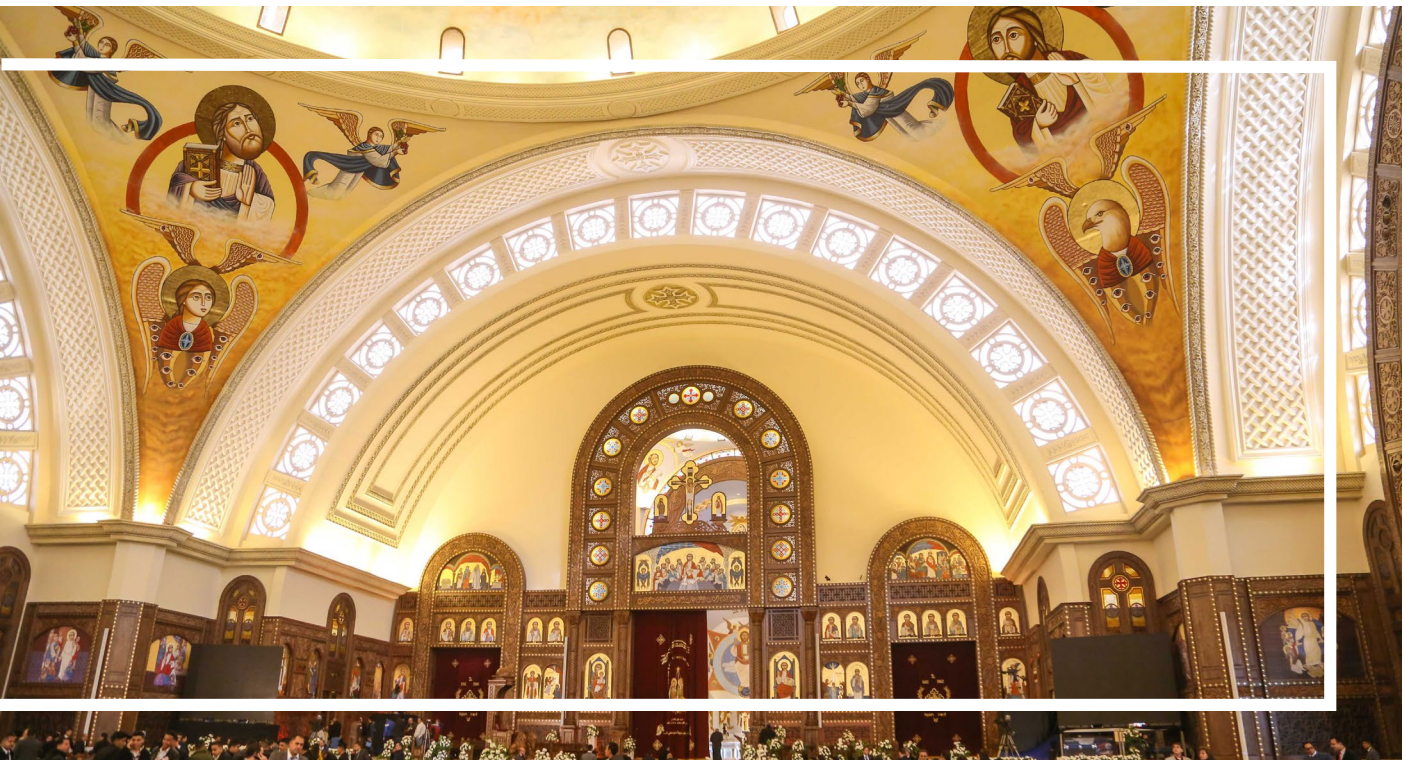

يتضمن المسجد متحف رسالات سماوية، ومن المخطط أن يكون مسجد الدولة الرسمي؛ لذا نُفذ على أحدث مستوى باستخدام أعلى الإمكانات.

في حين تقع كاتدرائية **"ميلاد المسيح"** بالعاصمة الإدارية الجديدة شرق مشروع أرض المعارض (إكسبو)، جنوبي الحديقة المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، على مساحة 15 فدانًا، أي ما يعادل 63 ألف متر مربع. وتُعدُّ الكاتدرائية الأكبر في الشرق الأوسط؛ حيث تستوعب 8.2 آلاف فرد. وقد استغرق العمل بها نحو 23 شهرًا، من فبراير 2017 إلى نهاية ديسمبر 2018. وقد افتُتِحَت الكنيسة الصغرى بالكاتدرائية جزئيًّا لتشهد صلاة قداس عيد الميلاد في يناير 2018، إلى أن تم الافتتاح الرسمي في 6 يناير 2019. وتتكون الكاتدرائية من:

- كنيستين كبرى وصغرى، وقاعة للمناسبات، وقاعتين فرعيتين، وغرف تعميد، واستراحة، وغرفة للكنترول.
- شُيِّدت الكاتدرائية على مساحة 4.1 أفدنة، و30% من مساحة الأرض مبانٍ.
- يبلغ قطر القبة الرئيسة 40 مترًا، وارتفاعها عن الأرض 36 مترًا، وتوجد منارتان يبلغ ارتفاع كل منهما أكثر من 60 مترًا.
- صحن رئيس مُغطى بقبوين متعامدين، قطر كل منهما 40 مترًا يشكلان صليبًا.
- أنصاف قباب في الجهات الشمالية، والقبلية، والغربية.
- جراج تحت الأرض مكوَّن من طابقين ومبنى خدمات.

- تصميم منارتين ملحقتين بمبنى الكاتدرائية، وتم التصميم بتشكيل من العمارة القبطية، مع مراعاة تزويد أعلى المنارتين بالأجراس.

ويمكن إجمال اهتمام الدولة بإنشاء وتطوير دُور العبادة وتعزيز قيم ومبادئ التسامُح والتعايُش خلال الفترة (2014 - 2020)، ومن أبرزها:

- إنشاء مسجد أبوبكر الصديق بمدينة رأس غارب في محافظة البحر الأحمر بتكلفة 3.7 ملايين جنيه، والانتهاء من إنشاء مسجد الأحياء المائية بالغردقة عام 2020 بتكلفة 1.9 مليون جنيه، مسجد جبل علية بمدينة حلايب بتكلفة 2 مليون جنيه، كما تم إنشاء إدارة أوقاف حلايب بمدينة حلايب بتكلفة بلغت 2.1 مليون جنيه.

- تطوير وإحلال ورفع كفاءة نحو 86 مسجدًا في محافظة أسيوط بتكلفة إجمالية بلغت نحو 70.4 مليون جنيه، منها مسجد الإخلاص بقرية الشيخ عتمان مركز البداري، ومسجد عمير بن الحمام بقرية فزارة مركز القوصية، ومسجد آل عمر الصعيدي بقرية الهدايا.

- أيضًا، تم بناء وافتتاح أكثر من 240 مسجدًا بمحافظة البحيرة، ومنها: مسجد قطب عوض بأبو حمص بتكلفة 2.2 مليون جنيه، ومسجد الرياح الكبير بقرية سنبادة بالمحمودية بتكلفة 4.5 ملايين جنيه، كما تم إعادة بناء مسجد عمر بن الخطاب في منطقة منشية إفلاقة بمدينة دمنهور، بتكلفة 9.5 ملايين جنيه.

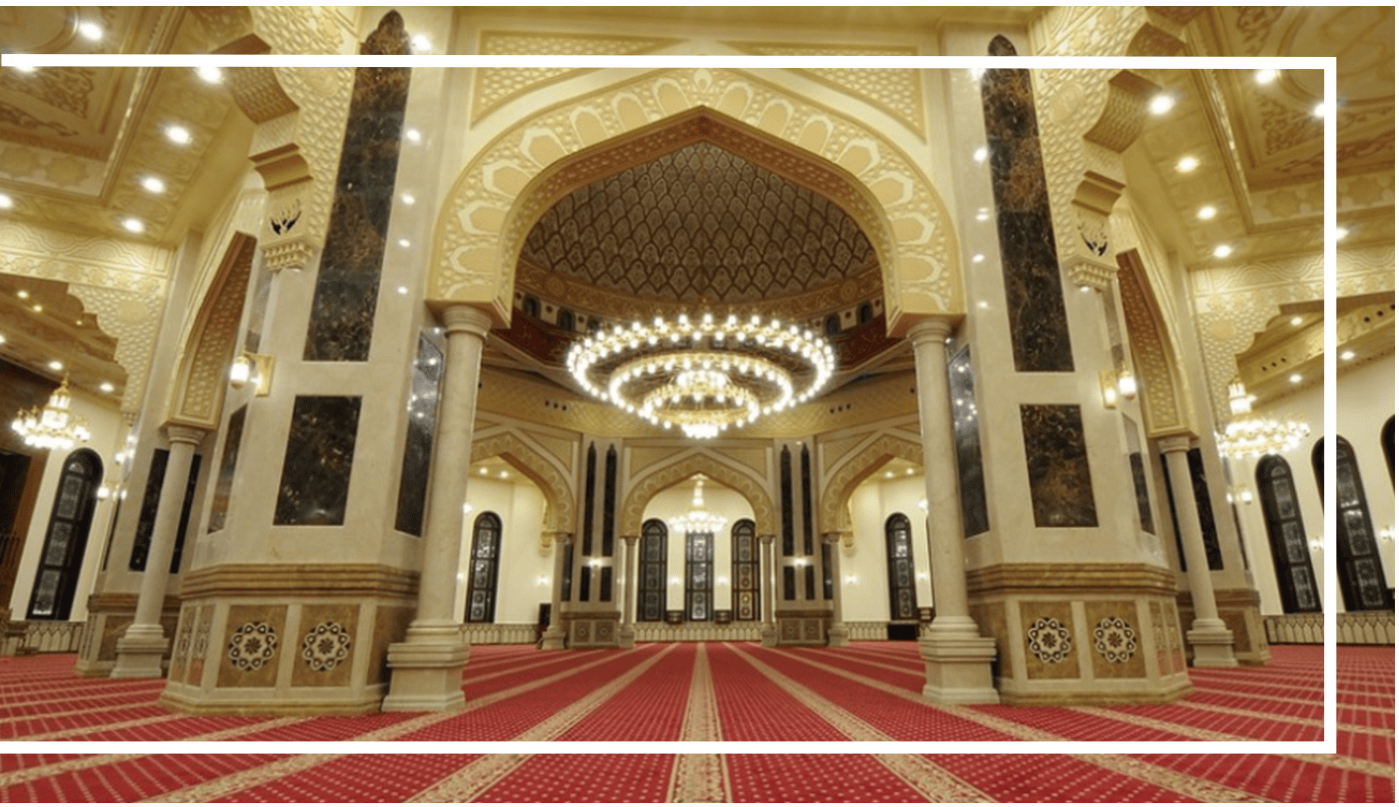

- بناء نحو 58 مسجدًا بمحافظة الدقهلية، بإجمالي تكلفة بلغت نحو 98.7 مليون جنيه، ومنها: مسجد النور بميت أبو الحسن - أجا، بتكلفة نحو 2 مليون جنيه. بينما أصدرت المحافظة أول ترخيص لبناء كنيسة على مساحة 1200 متر مربع في يوليو 2021، وهي كنيسة "القديس مار يوحنا الحبيب".

- أيضًا تم إنشاء مسجد المشير طنطاوي بمحافظة القاهرة، ويُعدُّ المسجد تحفة فنية معمارية من حيث التصميم والإنشاء، أُقيم على مساحة 8 آلاف متر مربع ويتسع لنحو 3 آلاف مُصل.

- مسجد "أبو الحجاج الأقصري" في محافظة الأقصر، والذي جاء شاهدًا على ثلاث حضارات إنسانية، فقد تم بناؤه على ربوة عالية وسط معابد الأقصر، ويحتوي على الكثير من مظاهر الحضارة الفرعونية من أعمدة، وتماثيل، ونقوش، ورسومات.

- مسجد الرحمة بطنطا يُعدُّ أحد أهم وأبرز المشروعات التي شهدتها محافظة الغربية؛ حيث تم بناء المسجد في أبريل 2021، على الطراز المعماري الحديث، بتكلفة إجمالية بلغت 50 مليون جنيه. يُقام المسجد على مساحة 1700 متر مربع ليتسع لإجمالي نحو 1400 مُصل.

- كما تحتوي محافظة أسيوط على 137 كنيسة ومبنى تابع للكنائس، من أشهرها: كاتدرائية الملاك ميخائيل، كنيسة القديس مرقس الرسول، كنيسة مار جرجس، كنيسة الشهيد أبادير، كنيسة الشهداء، كنيسة القديس الأنبا مقار، وقامت الدولة بتقنين أوضاعهم جميعًا حتى أبريل 2021.

# دور الدولـــة فـــي إثـــراء التسامح والتعايش

يُعـدُّ التسـامح ركيـزة أساسـية لتعـايش الـدول وتـآلف الشـعوب؛ لـذا عملـت الدولـة علـى مـدار السـنوات السـبع الماضـية فـي الفتـرة مـن عـام 2014 إلـى عـام 2021، علـى ترسـيخ قـيم التعـايش والتسـامح داخـل مصـر، وعلـى المستوى العالمي.

جاء ذلك أيضًا تنفيذًا لتوجُّهات الدولة بضرورة العمل من أجل نشر ثقافة السلام، وإعلاء قيم التسامح والتعايش السلمي، وكانت لجهود الحكومة بهذا المجال أصداءٌ مميزة خاصة على المستوى الدولي؛ حيث تنوعت هذه الجهود بين تنظيم المؤتمرات الدولية التي تحث على نشر التسامح والتعايش، والمشاركة في الفعاليات الدولية التي أطلقتها دول العالم الأخرى بهذا المجـال، إلـى جانـب إطـلاق العديـد مـن المؤسسات والمبادرات التي تستهدف مختلف دول العـالم بمـا يُسـهم فـي ترسـيخ مبـادئ التسامح عالميًّا.

في هذا السياق، تمثلت أبرز المؤتمرات والملتقيات الدولية التي نظمتها الدولة خلال السنوات السبع الماضية؛ لنشر وتعزيز ثقافة التسامح والتعايش عالميًّا، فيما يلي:

**مؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب**، والذي تم تنظيمه؛ بهدف تصحيح المفاهيم التي حرَّفها المتطرفون كمفهوم الدولة الإسلامية، والخلافة، والحاكمية، والجهاد، والتكفير، فضلًا عن مشاعر الكراهية والتطرف والعوامل التي تؤدي إلى انتشارهما، وقد تناول المؤتمر أسباب انتشار الإرهاب وخطورته على السلم والأمن العالمي، وقد شارك به نخبة من علماء ورموز الأزهر الشريف وعلماء الدين من مختلف أنحاء العالم، بجانب قيادات الكنائس الشرقية والغربية وممثلين لمختلف المذاهب والطوائف.

وقد نص البيان الختامي للمؤتمر على أن كلَّ الجماعاتِ المُسلَّحةِ التي استعملت العنفَ والإرهابَ هي جماعاتٌ آثمةٌ فكرًا وعاصيةٌ سلوكًا، وليست من الإسلام الصحيح في شيء.

أكد المؤتمر أيضًا أن المسلمين والمسيحيين في الشرق هم إخوةٌ، ينتمون معًا إلى حضارةٍ واحدةٍ وأمةٍ واحدةٍ، وأنهم عازمون على مُواصلةِ العيش معًا في دولٍ وطنيةٍ تحقق المساواةَ بين المواطنين جميعًا، وتحترمُ الحريَّات.

**مؤتمر الحرية والمواطنة.. التنوع والتكامل:** تم تنظيمه، تحت رعاية رئيس الجمهورية، بمشاركة وفود من أكثر من 50 دولة، وقد تناول عددًا من القضايا الرئيسة من بينها المواطنة، الحرية والتنوع، ومبادرات الأزهر، والمبادرات المسيحية لنشر التسامح والمواطنة.

أكد المؤتمر ضرورة إقرار مبادي الإسلام السمحة ونشر قيم التسامح عبر التعاون بين الأفراد، وتصدي المؤسسات الدينية في الشرق والغرب لظاهرة الإساءة للإسلام.

**مـؤتمر الأزهـر العـالمي للسـلام:** تـم تنظيمـه وشارك به العديد من القيادات الدينية من أنحاء العالم في مقدمتهم البابا "فرنسيس الثاني" بابا الفاتيكان، وتناول عددًا من المحاور الرئيسة من بينهـا: ثقافـة السـلام فـي الأديـان بـين الواقـع والمـأمول، ومعوقـات السـلام فـي العـالم المعاصـر، وإسـاءة التأويـل للنصـوص الدينيـة وأثـره على السـلم العـالمي، وقـد وجّـه المـؤتمر رسالة مشتركة للعالم بأن رموز وممثلي الأديان يجمعـون علـى الـدعوة إلـى السـلام بـين قـادة الأديان لجميع المجتمعات، ويؤكدون على نشر ثقافة التسامح والتعايش.

**منتـدى شـباب صـناع السـلام:** انعقـد فـي العاصمة البريطانية لندن، تحت رعاية الدولة من خـلال الأزهـر الشـريف، بجانـب كنيسـة "كـانتربري" البريطانيـة ومجلـس حكمـاء المسـلمين؛ لتعزيـز ثقافـة التسـامح والتعـايش عالميًـا مـن خـلال تنـاول مفهـوم إنسـانية الأديـان، وكيفيـة ترسـيخ قـيم التسـامح والحـوار، والمسـاهمة فـي صـناعة السـلام، وتحقيـق الانـدماج الإيجـابي وقبول الآخر.

تضمن المنتدى تكوين مجموعات عمل شبابية مـن الشـرق والغـرب، تقـوم مـن خـلال ورش عمـل مكثفـة بمناقشـة عـدد مـن المحاور المهمة التي شارك الشباب أيضًا في اختيارها، وتتعلق بدورهم في بناء السلام العادل، ونشر ثقافة التعايش المشترك والاندماج.

وفـي إطـار المنتـدى، نظـم الأزهـر الشـريف عـددًا مـن ورش العمـل التي ركزت على إدارة حوار مع الشـباب المشـاركين فـي المنتـدى، مـن مصـر والـدول العربيـة، حـول مفهـوم إنسـانية الأديـان، وكيفية ترسيخ قيم التسامح، والمساهمة في صناعة السلام.

**لقاء الحوار العربي الأوروبي:** نظمته الدولة في أكتوبر 2019، وشارك به نحو 80 مُشاركًا من دول عربية وأوروبية مختلفة؛ من بينها: السعودية، ولبنان، وفلسطين، والعراق، والمغرب، واليونان، والسويد، وألمانيا، وروسيا؛ حيث تم تناول موضوع التسامح وتحديات العيش المشترك، ودور التعليم، والمؤسسات الدينية في مواجهة تلك التحديات.

وعلى صعيد **المشاركة في الجهود الدولية لإثراء التسامح والتعايش**، شاركت الدولة في العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية، التي هدفت من خلالها إلى نشر هذه الثقافة عالميًّا، وكانت من أبرز تلك المؤتمرات:

**مؤتمر "متحدون لمناهضة العنف باسم الدين.. وسائل التواصل الاجتماعي كمساحة للحوار":** انعقد في العاصمة الأردنية عمّان، ونظمه "مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات" (كايسيد) بالتنسيق مع الأزهر الشريف، والمعهد الملكي للدراسات الدينية، ومجلس كنائس الشرق الأوسط.

**منتدى "تحالف الحضارات العالمي السابع للأمم المتحدة":** عُقد في أذربيجان عام 2016، وشاركت فيه الدولة من خلال الأزهر الشريف، بجانب عدد كبير من رؤساء دول وحكومات، ووزراء، وممثلين عن الهيئات والمنظمات الدولية، وقطاع الأعمال، والشباب، والمجتمع المدني، والجامعات، ومراكز الدراسات.

**مؤتمر "الحريّة الدينيّة في زمن إعادة تكوين المواطنة":** عُقد في بيروت، وأكدت الدولة خلاله على أهمية ترسيخ قيم الانتماء، والمواطنة، وقبول الآخر في عقول الشباب من مختلف المجتمعات.

**مـؤتمر الأخـوة الإنسـانية:** نظمـه مجلـس حكمـاء المسـلمين فـي فبرايـر 2019 بدولـة الإمارات؛ بهدف تفعيل الحوار حول التعايش بـين البشـر وسُـبل تعزيـزه عالميًّـا، والتصـدي للتطـرف الفكـري وسـلبياته، وتعزيـز العلاقـات الإنسانية. وخلال المؤتمر، عُقد لقاء بين الإمام الأكبـر الـدكتور/ أحمـد الطيـب شـيخ الأزهـر الشـريف، وقداسـة البابـا "فرنسـيس" بابـا الكنيسة الكاثوليكية، وقد أسفر ذلك اللقاء عن التوقيع على "وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك".

وتُعـدُّ تلـك "الوثيقـة" أهـم المنجـزات الدينيـة والحضارية بين الإسلام والمسيحية في العصر الحاضر؛ حيث تعمل على تعزيز التفاهم بين أتباع الـديانات، وإرسـاء قـيم المواطنـة، وترسـيخ مفهوم التسامح وقبول الآخر.

تُمثـل الوثيقـة معلمًـا مـن معـالم التجديـد فـي الفكر الإسلامي على مر التاريخ؛ حيث تؤكد على أن التعـاليم الصـحيحة للأديـان تـدعو إلـى التمسـك بقـيم السـلام وإعـلاء قـيم التعـارف المتبـادل والأخـوة والإنسـانية والعـيش المشترك.

تؤكـد الوثيقـة علـى أن الحـوار والتفـاهم ونشـر ثقافـة التسـامح وقبـول الآخـر والتعـايش بـين النـاس، مـن شـأنه أن يُسـهم فـي احتـواء كثيـر مـن المشـكلات الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصـادية والبيئيـة التـي تحاصـر جـزءًا كبيـرًا من البشر.

وفـي هـذا السـياق، اعتمـدت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة يـوم 4 فبراير مـن كـل عـام، **يومًـا دوليًّـا لـلأخوة الإنسـانية**، توافقًـا مـع توقيـع وثيقة **"الأخوة الإنسانية"**.

كذلك طالب كلٌّ من شيخ الأزهر وبابا الكنيسة الكاثوليكية بأن تصبح الوثيقة موضع بحث وتأمل في جميع المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية والتربوية؛ لتساعد على خلق أجيال جديدة تحمل الخير والسلام، وتحرص على التعايش والتسامح.

واستكمالًا، لسلسلة الحضور الدولي لإثراء قيم التسامح والتعايش، تابعت الدولة المصرية المشاركة في العديد من المؤتمرات، ومن أبرزها:

**مؤتمر: "تحصين الشباب ضد أفكار التطرف والعنف":** أقامته رابطة العالم الإسلامي بمقر الأمم المتحدة في جنيف - سويسرا بحضور دولي واسع، وقد تناول المؤتمر محاور عديدة جاء في مقدمتها: الهوية الوطنية ودورها في بناء الأمن الفكري، وثقافة التسامح، والتعدد الثقافي.

وقد شاركت به الدولة من خلال عرض تجربتها وجهودها في نشر التسامح والتعايش، ومكافحة الفكر المتطرف، وما قامت به من مبادرات ومشروعات؛ لتحصين الشباب ضد أفكار التطرف والعنف والإرهاب.

**المنتدى الإسلامي الدولي السادس عشر:** انعقد في روسيا تحت عنوان "ثقافة اللقاء: الأخلاق الدينية في عصر الوباء"، وجاءت مشاركة مصر به عن بُعد، وقد تناول المنتدى دور القيم الأخلاقية في دعم التماسك الاجتماعي من خلال معرفة الأبعاد الأخلاقية، ومدى تأثرها بالجوائح والنوازل والأحداث وتأثيرها عليها، وما يمكن أن تُسهم به الأخلاق الدينية في إصلاح الواقع.

**مؤتمر زعماء الأديان في كازاخستان:** شاركت مصر في دوراته المختلفة كل عام، كان آخرها في فبراير 2021، تحت عنوان "دور زعماء الأديان في تحقيق التنمية المستدامة في العالم".

أما بشأن جهود الدولة لإنشاء عدد من المراكز والمؤسسات المتخصصة التي تُمكنها من نشر ثقافة التسامح والتعايش، فكان من أبرز تلك المراكز، **"مركز حوار الأديان بالأزهر"**، والذي تم تشكيله تحت اسم **"مركز الأزهر الشريف للحوار"**، وذلك في فبراير 2015؛ بهدف نشر ثقافة الحوار بين الأديان وتعزيز ثقافة قبول الآخر، والتأكيد على القيم الدينية المشتركة، فضلًا عن تعزيز التعاون بين الأزهر الشريف والمؤسسات الدينية المختلفة في هذا المجال في مصر.

وقد قام المركز بالفعل بالعديد من الأنشطة والمشاركات الدولية، والتي هدفت إلى تعزيز ثقافة التسامح والتعايش دوليًّا وعالميًّا، وكانت من أبرز جهوده في هذا المجال: المشاركة في إطلاق **المجلس العالمي للتسامح**، في مالطا في نوفمبر 2018، وذلك بدعوة مشتركة من الأمم المتحدة، وصندوق الإسكان، وحكومة مالطا، والمجلس العالمي.

اتصالًا، ولترسيخ قيم التسامح والتعايش بمختلف دول العالم، استحدثت الدولة مجموعة من البرامج من بينها برنامج **"قوافل السلام الدولية"**، الذي يضم مجموعات من مجلس حكماء المسلمين، وعلماء الأزهر الشريف وشبابه الواعي المدرك لقيمة السلام العالمي والتسامح، وأهمية ترسيخه في المجتمعات المختلفة، وقد جابت هذه المجموعات العديد من قارات العالم ودوله؛ حيث نظمت حملات توعوية من شأنها توضيح الصورة الحقيقية للدين الإسلامي الوسطي والقائم على تعزيز ثقافة التسامح، وقامت القوافل بعقد محاضرات وورش عمل وندوات توعوية داخل الكنائس والمساجد والجامعات وغيرها من المؤسسات الدينية والثقافية.

وقد قامت الدولة بذلك بهدف تعزيز السلم في المجتمعات، ونشر ثقافة التسامح والتعايش المشترك، وبناء جسور الحوار والتعايش بين أبناء الحضارات والثقافات المختلفة. وقد استهدفت هذه القوافل عددًا كبيرًا من البلدان، ومن بين أبرز المناطق التي استُهدفت في هذا السياق نجد:

**جنوب إفريقيا:** قامت قوافل السلام الخاصة بالدولة وتحت إشراف الأزهر الشريف ومجلس حكماء المسلمين، بتنظيم عدد من اللقاءات مع قيادات العمل الإسلامي بجنوب إفريقيا؛ حيث تم إلقاء عدد من المحاضرات والندوات عن نشر ثقافة التسامح والسلام، وآليات مكافحة الفكر المتطرف، والتركيز على القواسم الإنسانية المشتركة، فضلًا عن التواصل مع أبناء الجالية المسلمة في جنوب إفريقيا بهدف نشر ثقافة المواطنة والتعايش المشترك.

**نيجيريا:** أطلق مجلس حكماء المسلمين أحد قوافل السلام الخارجية إلى نيجيريا، وقد نظمت القافلة عددًا من اللقاءات والفعاليات يأتي في مقدمتها: زيارة المسجد الكبير بأبوجا وإلقاء محاضرة في قاعته الكبرى، كما عقد أعضاء القافلة لقاء يجمع بين رموز الدين الإسلامي ورموز الكنيسة في مدينة "كادونا"؛ للتأكيد على التعايش السلمي، ودور القيادات الدينية في التوعية بأهمية نشر ثقافة السلام والإخاء بين أبناء المجتمع النيجيري.

**إيطاليا:** قامت قوافل السلام التي تم إيفادها إلى إيطاليا بعقد لقاءات مع عدد من الشباب المسلمين؛ لتوضيح دور الشباب المسلم في المجتمعات الغربية في تقديم الصورة الحقيقية للإسلام، والتي تدعو إلى السلام والتعايش المشترك ونبذ كل أشكال العنف والتطرف، بما يعبر عن سماحة ووسطية الإسلام وقابليته للتعايش مع الآخر.

**فرنسا:** نظمت قوافل السلام بباريس نقاشات حول نشر ثقافة السلام في المقررات الدراسية، وإدخال مقررات عن الثقافة الإسلامية وحوار الأديان إلى قائمة المناهج التي تدرس بالجامعات، بالإضافة إلى ندوات عدة لنشر التسامح، من بينها ندوة بعنوان **"الإسلام الوسطي في مواجهة التطرف والتعصب وحوار الأديان"**.

في سياقٍ متصل، وبجانب هذه القوافل، فتح الأزهر الشريف أبوابه، أمام جميع الوافدين من دول العالم، وخاصة دول إفريقيا، بغية رفع مستوى التعاون العلمي، وزيادة عدد الطلاب الراغبين في الدراسة - عدد الطلاب الأفارقة الدارسين في جامعة الأزهر يزيد على 5.5 آلاف طالب - وتدريب أئمة المساجد، فهذه أدوات مهمة وفعالة لنشر التسامح والاعتدال ومواجهة الظواهر السلبية في المجتمعات، فالأئمة والطلاب يعودون إلى بلادهم محملين بمناهج وخبرات أزهرية تساعدهم في نشر التسامح، والتعايش، والاندماج، ومجابهة جميع الأفكار المغلوطة والمشوهة.

وبعد تولي **مصر لرئاسة الاتحاد الإفريقي عام 2019، تم افتتاح المقر الإقليمي لاتحاد جامعات شمال إفريقيا بجامعة الأزهر**، وتشكيل لجنة مختصة بالشؤون الإفريقية بالأزهر الشريف، وتوظيف كل عناصر الثقل الأزهري في إفريقيا لدعم القارة السمراء عبر قوافل إغاثية وطبية لمساعدة المحتاجين وعلاج غير القادرين، فضلًا عن القوافل الدعوية؛ لنشر ثقافة التعايش السلمي بدلًا عن الكراهية والعنف.

كذلك شارك مرصد الأزهر منذ نشأته ثلاث مرات في اجتماعات **"لجنة مكافحة الإرهاب"** في "مجلس الأمن الدولي"، وركزت الخطابات خلال هذه الاجتماعات حول مكافحة التطرف، وتعزيز قيم التسامح والسلام، واحترام التعددية والاختلاف.

هذا بجانب إرسال وزارة الأوقاف إصداراتها المترجمة باللغتين الإنجليزية والفرنسية إلى بعثة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة بنيويورك، والتي تتناول أهم القضايا المعاصرة؛ مما أكسبها أهمية خاصة في تصحيح المفاهيم المغلوطة، ومواجهة الفكر المتطرف، وإعلاء قيم التسامح والتعايش السلمي.

وبالتوازي مع المؤتمرات والملتقيات الدولية، أطلقت الدولة مجموعة من المبادرات والحملات التي هدفت إلى نشر التسامح والتعايش دوليًّا، جاء في مقدمتها:

**حملة "مفهوم الجهاد":** تم إطلاقها عام 2016 بـ 9 لغات، واستهدفت تعريف الجهاد كما ورد في الكتاب والسنة النبوية، وإبراز خطأ منهج الجماعات المتطرفة وفساده في فهم مدلوله، والتأكيد على أن مصطلح الجهاد هو أكثر المصطلحات التي حرفها المتطرفون.

**حملة "قيم إنسانية":** تم إطلاقها بـ 8 لغات، واستهدفت إعادة ترسيخ منظومة القيم والمُثل الأخلاقية، والارتقاء بالذوق العام، وزيادة الوعي المجتمعي، والقضاء على السلوكيات اللاأخلاقية، واستعادة منظومة القيم الإنسانية التي أقرتها جميع الأديان السماوية.

# نشـر المعرفـة والثقافـة السمحة

خُلـق البشـر جميعًـا مُتسـاوين فـي الحقـوق والواجبـات والكرامـةِ، ودعـوا للعـيش كـإخوةٍ فيما بينهم ليعمِروا الأرض، ويَنشُروا فيها قيم الخيـر والمحبـة والسـلام، وإيمانًـا بهـذا بـذلت الدولـة علـى مـدار السـنوات السـبع الماضـية جهـودًا كبيـرة للاسـتثمار فـي نشـر الثقافـة السـمحة والقـيم المجتمعيـة الأصيلة بالمجتمع المصري.

جـاء ذلـك تنفيـذًا لمـا ورد فـي **المـادة 19 مـن الدستور المصري** الصادر عام 2014، والخاصة بشأن "ترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز".

وفـي هـذا السـياق، أطلقـت الدولـة العديـد مـن البرامج والفعاليات التي هدفت من خلالها إلى نشر الثقافة السمحة وتعزيز القيم المجتمعية الأصلية بـالمجتمع المصـري. ومـن أبـرز البـرامج والفعاليات التي نُفذت نجد الآتي:

- **ملتقى سنوي للشباب تحت شعار "لنعبر جسـرًا"**، بهـدف نشـر قـيم التسـامح وتقبـل الآخـر والتعـايش بـين طوائـف الشـعب المصـري بـاختلاف ثقـافتهم ومعتقـداتهم، وبـث قـيم المواطنـة والمشـاركة والاحتـرام وقبـول الاخـتلاف، فضـلًا عـن تعزيـز تبـادل الخبرات والمعلومات بين الشباب المصري، وإعطـاء مسـاحة للشـباب للتعبيـر عـن أنفسهم باستخدام الفن كوسيلة مشتركة تتوائم مع الاختلافات فيما بينهم.
- **برنـامج "نشـر الأفكـار الصـحيحة ومنـع انتشـار الأفكـار الهدامـة ومواجهتهـا"**، أطلقته الدولة؛ بهدف توعية الشباب بعدم الانسـياق وراء الأفكـار والشـائعات المغلوطة، وقد عملت الدولة على تنفيذ هذا البرنامج من خلال عقد لقاءات حوارية مع النشء والشباب بمختلف محافظات مصر، واستفاد منه ما يقرب من 15 ألف شاب.

- **"برنامج رسائل الأزهر"**، تم إطلاقه للتوعية الإعلامية بالتداعيات السلبية للفكر المتطرف ودمج الشباب في العمل التطوعي، بالإضافة إلى زيادة الوعي بأهمية التطوع بالمجتمع، ونشر قيم التسامح.

في سياق متصل، أطلقت الدولة عددًا آخر من البرامج التي عملت من خلالها على بناء قدرات الشباب حول موضوعات المواطنة، وقبول الآخر، والعيش المشترك، جاء في مقدمتها:

- **برنامج "شباب القادة الدينيين"**، والذي هدف إلى توفير الفرصة للقادة الدينيين لنشر قيم المواطنة، والتسامح في مجتمعاتهم المحلية، وذلك بالتعاون مع وزارة الأوقاف، والأزهر الشريف، والكنائس بطوائفها الثلاث، وذلك من خلال ورش عمل، وتدريبات تضم القساوسة والشيوخ، وقد ضمّ هذا البرنامج نحو 205 أفراد من القيادات الدينية، يمثلون 9 محافظات، شاركوا في أكثر من 120 ورشة عمل، تدربوا خلالها على موضوعات منها، مفاهيم المواطنة وقبول الآخر، وآليات مواجهة العنف وخطابات الكراهية، مهارات التواصل والعمل الجماعي.

لم تقف الدولة عند ذلك فحسب، بل تم إطلاق برنامج "الواعظات بالأوقاف والراهبات وخادمات الكنائس"، والذي سعت من خلاله الدولة إلى توفير فرصة للقيادات النسائية الإسلامية والمسيحية، من أجل بناء الوعي المجتمعي وترسيخ قيم السلام والعيش المشترك، وإبراز دور المرأة في صناعة السلام المجتمعي.

وضمن فعاليات البرنامج، تم عقد 30 ورشة عمل، وشارك فيها 100 من الداعيات بوزارة الأوقاف والخادمات من الكنائس المختلفة، وذلك بالتعاون مع وزارة الأوقاف، والكنائس المختلفة، وتناولت ورش العمل في المجموعة المختلفة العديد من الموضوعات التي تهدف إلى بناء قدرات المشاركات.

في السياق ذاته، تم إطلاق برنامج **"طلبة الكليات والمعاهد الدينية"**؛ بهدف توفير مجال لطلبة الكليات والمعاهد الدينية؛ لبناء قدراتهم وتعزيز التواصل المشترك بين طلبة الكليات الدينية الإسلامية والمسيحية، بغرض بناء الوعي المجتمعي وترسيخ قيم السلام والعيش المشترك.

هذا، وقد تبنت الدولة عددًا **من المشروعات والمبادرات التنموية والبحثية** الهادفة إلى دمج مكون قيم وثقافة المواطنة وقبول التنوع الديني والثقافي في البرامج التنموية الاقتصادية والبيئية والثقافية المختلفة في المناطق الأكثر فقرًا وتعرضًا لخطر التطرف والأحداث الطائفية والإرهاب، وتقوم هذه المبادرات على استراتيجية أساسية تسعى إلى دمج جميع المواطنين من خلفيات دينية، وثقافية، وعرقية، واجتماعية مختلفة في أنشطة التنمية وخدمة المجتمعات المحلية، وذلك من أجل التوعية بثقافة المواطنة، ومن أبرز تلك المبادرات:

- **مبادرة تعزيز قيم وممارسات المواطنة في القرى الأكثر تضررًا من الأحداث الطائفية**: انطلقت بمحافظة المنيا وشملت نحو 44 قرية من القرى الأكثر تضررًا من التطرف والأحداث الطائفية منذ سبتمبر 2020، وعملت من خلالها الدولة على تعزيز إجراءات الحماية الاجتماعية والدمج الاجتماعي للمواطنين من الخلفيات الدينية والاجتماعية كافة، وتنمية الوعي لدى الأطفال والشباب بقيم المواطنة واحترام التنوع، وخاصة من خلال الأنشطة الفنية والزيارات للمواقع الحضارية والأثرية، وذلك بتكلفة 12 مليون جنيه.

- **تدخلات الحماية الاجتماعية والتنمية في شمال سيناء**: تم إطلاقها عام 2021، وذلك بهدف تعزيز المشاركة المجتمعية وثقافة المواطنة للمواطنين، وإضافة 6 آلاف أسرة أولى بالرعاية، وإصدار نحو ألفي بطاقة خدمات متكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة بتكلفة 92 مليون جنيه.

- **مبادرة دمج مكون التوعية المجتمعية وتعزيز قيم المواطنة**: جاءت في إطار البرنامج القومي لتطوير قرى الريف المصري "حياة كريمة"، وتضمنت نحو 300 فعالية ثقافية ومجتمعية وخدمية، استهدفت نحو 60 ألف أسرة، وقد تم الاعتماد في تنفيذ هذه الفعاليات على الشراكة مع الجمعيات الأهلية، وذلك من أجل تقوية المشاركة المجتمعية وتعزيز ممارسات المواطنة.

- **مبادرة تكوين الكوادر الدينية الإسلامية والمسيحية لنشر الوعي المجتمعي وثقافة المواطنة واحترام التنوع في الريف المصري**: تم إطلاقها عام 2021 على مدار 36 أسبوعًا، من أجل تدريب وتكوين كوادر من رجال الدين الإسلامي والمسيحي؛ لنشر الوعي المجتمعي في مراكز حياة كريمة، وتوحيد الرسائل الاجتماعية، والثقافية، والدينية في العديد من القضايا المجتمعية من بينها:

  - المشكلة السكانية وتنمية الأسرة المصرية.
  - مكافحة الإدمان وتعاطي المخدرات.
  - تعزيز المواطنة واحترام التنوع.

- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- العنف الأسري والتربية الأسرية الإيجابية.
- التواصل الفاعل وبناء الرأي العام.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الدولة العديد من الحملات التوعوية التي تخاطب العقل، وتهدف إلى تعليم الشباب التفكير النقدي الذي يجعلهم يمعنون أنظارهم في كل شيء، ومن ثمَّ يَصعب على الجماعات المتطرفة استقطابهم، وتشويه فكرهم.

وجاء على رأس تلك الحملات **حملة "طرق الأبواب"**، وهي حملة تهدف إلى الوصول إلى الشباب في أماكن وجودهم، وتوعيتهم من مخاطر الفكر المتطرف، وإبراز القيم الدينية والأخلاقية لهم، عن طريق عقد مجموعة من المحاضرات الخاصة بمكافحة التطرف، في التجمعات الشبابية المختلفة مثل الجامعات، وكذلك المشاركة في معارض الكتاب الدولية، والندوات التي تُعقد فيها.

ويُعدُّ أبرز ما تم القيام به في إطار "حملة طرق الأبواب" تنظيم ملتقى "اسمع وتكلم"، وهو ملتقى شبابي تم عقده في شهر مايو 2018.

وعُقِدت خلال هذا الملتقى ورش عمل تناولت قضايا العولمة والحفاظ على الهوية، وبناء الثقة بين الشباب والمؤسسات الدينية، وكذلك قضايا الدين وحرية الفكر والإبداع. وخلال هذه الورش تم التأكيد على أهمية "الهوية الوطنية" وعدم التعارض بينها وبين "الهوية الدينية".

هذا، وقد تم إطلاق عدد من **الحملات التوعوية المكتوبة**، بلغة بسيطة تسهل قراءتها وفهمها، وهي موجهة للشباب بهدف توعيتهم بأهم القضايا المعاصرة، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تروج لها الجماعات المتطرفة، بالإضافة إلى حملات تهدف إلى إحياء القيم المجتمعية والأخلاقية، كما يتم ترجمتها ونشرها على صفحات التواصل الاجتماعي، وعلى بوابة الأزهر الإلكترونية. ومن أبرز تلك الحملات:

- **حملة "يدعون ونصحح"**: تم إطلاقها عام 2016 بـ 9 لغات؛ لتصحيح المفاهيم المغلوطة، وتفنيد ما تستند إليه جماعات التطرف والإرهاب من تفسيرات خاطئة لبعض النصوص الدينية.

- **حملة "كيف لدين ؟!"**: تم تدشين الحملة في نوفمبر 2017، واستهدفت مخاطبة العقل وتنمية مهارة التفكير النقدي لدى الشباب، كما اشتملت على تساؤلات إنكارية لتوضيح التناقض بين ادعاءات المتطرفين وتعاليم الإسلام الحقيقية؛ استنادًا إلى آيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية.

- **حملة "شركاء الوطن"**: تم إطلاقها في ديسمبر 2017، تزامنًا مع بدء الاحتفالات بالأعياد القبطية؛ بهدف ترسيخ مبادئ المواطنة والعيش المشترك بين أبناء الوطن الواحد.

وتهدف تلك الحملة إلى تفنيد الشبهات التي تُثيرها عناصر الجماعات الإرهابية والمتشددون ضد أصحاب الأديان الأخرى، وما شابه ذلك من مزاعم وادعاءات ضد الإسلام.

- **حملة "أبجديات"**: تم إطلاقها عام 2018، بهدف التوعية بقيم الإنسانية وتصحيح المفاهيم المغلوطة، وتحذير الشباب من خطورة التكفير، وشددت رسائل الحملة على حرمة الاعتداء على دور العبادة وسلطت الضوء على ضرورة الدراسة المنضبطة وفق المنهجية العلمية قبل التصدر للتحدث عن التراث الإسلامي، مؤكدة أن التراث الإسلامي جزء أصيل من الحضارة الإسلامية لا يجوز العبث به ولا التلاعب فيه، وأن ثمة فرقًا كبيرًا بين نقد التراث ونقضه.

- **حملة "تعايش وتسامح"**: تم إطلاقها بالتزامن مع المؤتمر الدولي "هنا نصلي معًا" الذي انعقد بمدينة سانت كاترين في أكتوبر 2019، وتأتي الحملة تأكيدًا على سماحة الأديان ووقوفها في وجه العنف والعدوان.

- **حملة "خلقكم من نفس واحدة"**: أُطلقت بالتزامن مع اليوم العالمي للأخوة الإنسانية، والذي يتزامن مع الذكرى الثانية لوثيقة الأخوة الإنسانية، وذلك بهدف توعية الشعب بقيم المواطنة والعيش المشترك، والعمل معًا من أجل رفعة الوطن، وإعلاء قيم الإنسانية والتراحم فيما بينهم.

- **حملة "فتبينوا"**: تتكون من 30 رسالة تم إطلاقها بـ 12 لغة، واستهدفت الحملة محاربة الشائعات وإبراز خطورتها على جميع المجتمعات.

ارتباطًا بما سبق، فقد تم إنشاء 24 وحدة تضامن اجتماعي داخل الجامعات الحكومية على مستوى الجمهورية، وذلك بهدف توعية الطلاب بقضايا المواطنة وقبول الآخر.

ولما كان دمج مكون التوعية والوعي في جميع برامج الحماية الاجتماعية والرعاية ضرورة مُلحة، فقد تم تحديد 12 موضوعًا أساسيًّا تحت برنامج "وعي للتنمية المجتمعية" والذي تم إطلاقه عام 2020؛ لحماية الأسرة المصرية من تأثيرات السلبية، ومن بين الموضوعات المتعلقة بالقيم السمحة:

- تعزيز قيم المواطنة واحترام التنوع.
- التمكين الاقتصادي وفرص العمل.
- مناهضة الهجرة غير الشرعية.
- التعليم والمعرفة.

ومن خلال البرنامج أيضًا، تم إعداد كتيب خاص بموضوع المواطنة واحترام التنوع، تحت شعار **"كلنا مصريون...تنوُّعنا قوة"** ويشمل رسائل مبسطة للجمهور العادي وخاصة الشباب.

في السياق ذاته، تم تنفيذ البرنامج القومي "قيم مصرية"، والذي يعمل على تنظيم أنشطة يتم تطويعها لغرس المفاهيم والاتجاهات الخاصة بالقيم الأخلاقية في نفوس المشاركين ومنها؛ الوطنية، والتسامح، والاعتدال والجدية، والإيثار والتضحية، والصدق والأمانة، والعدل والمساواة، والاحترام.

هذا، وقد تخلل البرنامج محاضرات حول موضوعات؛ الأمن القومي، والفكر المتطرف، والقيم والأخلاق، الانتماء والمواطنة، والتي يقوم عليها مجموعة من الخبراء المتخصصين في المجال، وتم تنفيذه على تجمعات إقليمية بالمحافظات.

# تجديد الخطاب الديني

الخطاب الديني ركيزة رئيسة تُسهم في ترسيخ التسامح والتعايش بالمجتمع، لذا بات تجديده أولوية قصوى من أولويات الدولة على مدار السنوات السبع الماضية. فقد بُذلت جهودًا رامية للتخلي عن التطرُّف ونبذ الكراهية.

تعاونت الدولة في هذا مع الأزهر الشريف باعتباره المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، الذي يتولى مسؤولية الدعوة ونشر علوم الدين في مصر والعالم الإسلامي، وفقًا لما نصت عليه المادة 7 من الدستور المصري لعام 2014.

في هذا الصدد، انطلقت رؤية الأزهر من ضرورة تجديد التراث وإنزاله المنزلة اللائقة دون إفراط، والبُعد عن الجمود؛ باتخاذ مساحة وسطى تعمل على نبذ الصراع. وفي ضوء ذلك المنهج "الوسطي"؛ صدرت عدة وثائق لتكون بمثابة حائط صد ضد محاولات تقويض هوية الدولة الوسطية المتسامحة.

مرصد الأزهر لمكافحة التطرف

كما تم إنشاء العديد من الهيئات والقطاعات الجديدة، المعنية بتطوير نمط الفكر الإسلامي وقضاياه المعاصرة، والإسهام في تجديد الخطاب الديني، ونشر الفهم الوسطي للإسلام، ومن بين تلك الكيانات:

- **مرصد الأزهر لمكافحة التطرُّف**: تم إنشاؤه عام 2015 لنشر الفكر الإسلامي الصحيح حول العالم؛ حيث يوجه المرصد رسائله الوسطية بنحو 12 لغة.

وتكمُن أهداف ذلك المرصد في: رصد الفكر المُتطرف وتفنيده، وبيان عدم صحته أو جدوته، بالإضافة إلى ذلك، يتابع المرصد ما يُكتب ويُنشر عن الإسلام والمسلمين في الصحف الأجنبية والمراكز البحثية المختلفة على مستوى العالم.

- **مركز الأزهر العالمي لـ "الفتوى الإلكترونية": تم إنشاؤه عام 2016**؛ لاستقبال الفتاوى المتعددة، بلغات مختلفة، في كل ما يتعلق بالأفراد في حياتهم اليومية والشخصية، وبشأن مُختلف فروع الفقه، والفكر، والأديان، ويقوم المركز أيضًا بحملات دعوية وتوعوية وتثقيفيَّة تُنشر على مواقع التواصل الاجتماعي؛ للحد من فوضى الفتاوى ونشر صحيح الدين.

- **مركز الأزهر لـ "الترجمة"**: تأسس عام 2016، ويقوم بترجمة الدراسات والمؤلفات المهمة، التي تُكتب في الخارج باللغات الأجنبية عن الإسلام إلى اللغة العربية؛ لفهم رؤية العالم واتخاذ ما يلزم وفقها لتحسين صورة الإسلام ومفاهيمه الأصيلة، بالإضافة إلى الترجمة الفورية للندوات والمؤتمرات التي ينظمها الأزهر الشريف أو هيئاته، وترجمة الدراسات التخصصية والبحوث العلمية، التي تعالج قضايا المجتمعات المسلمة غير العربية والقضايا الشائكة.

- **"أروقة الأزهر الشريف"**: تم إحياؤها عام 2016، ويُناط بها تدريس العلوم الإسلامية وفق الطريقة الأزهرية الصحيحة، ومنها: رواق "القرآن والقراءات القرآنية"، ورواق "العلوم العربية والشرعية".

- **معهد "الشعبة الإسلامية"**: تم تأسيسه عام 2017، ويُناط به تأهيل الكوادر من شباب الأزهر؛ حتى يكونوا دُعاة الوسطية والسلام في ربوع العالم.

- **أكاديمية الأزهر لتدريب الأئمة والوعاظ وباحثي الفتوى**: تم إنشاؤها عام 2019؛ لتجديد الخطاب الديني، ونشر الفهم الوسطي للإسلام.

في سياق متصل، حرصت الدولة خلال **المؤتمرات التي نظمتها سواء المحلية أو الدولية** على تجديد الفكر والخطاب الديني من خلال تصحيح المفاهيم المغلوطة، ونشر الوسطية، والحدّ من أفكار التطرف، وإدانة الإرهاب، ومن أبرزها:

- **مؤتمر "المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية"**، المُنعقِد في عام 2015، والذي أكَّد على أنّ قضية تجديد الخطاب الديني وتصحيحه هي الأداة الوحيدة التي من شأنها إبراز الوجه الحضاري لدين الإسلام الوسطي.

- وفي **مؤتمر "الحريَّة والمواطنة...التنوُّع والتكامل"** المنعقد عام 2017، أكد إعلان الأزهر والمعنون بـ "المواطنة والتعايش المشترك"، الذي انبثق عن المؤتمر على ضرورة تجديد التراث بما يتماشى مع أولويات العصر.

- **مـؤتمر الأزهـر العـالمي للتجديـد**، والـذي صدرت عنه وثيقة "التجديد في الفكر والعلوم الإسلامية"، عمدت الدولة من خلاله إلى تحرير مفهـوم تجديـد الخطـاب الـديني، وتصـحيح المفـاهيم المغلوطـة التـي علّقـت بأذهـان الـبعض، إلـى جانـب تحصـين الشـباب مـن انتشـار أفكـار التنظيمـات المتطرفـة، وبنـاء الوعي، ومناهضة الإرهاب بجميع أشكاله.

جدير بالذكر أن، **"وثائق الأزهر"** مثل بيان الأزهر لمكافحـة الإرهـاب والتطـرُّف، وإعـلان المواطنـة والتعايش المشترك، ووثيقة "التجديد في الفكر والعلـوم الإسـلامية"، تمثـل أحـد أبـرز ملامـح التجديـد الفكـري والتـي عكسـت جهـود الدولـة لنشـر الحـوار والتعـايش، والتصـدي لمحـاولات الجماعات المتطرفة.

اتصالًا، لم يقتصر دور الدولة في تجديد الخطاب الديني على الأزهر الشريف فقـط، وإنما اهتمت بذلك عبر كيانات أخرى، وتأتي في مقدمة تلك الكيانـات وزارة الأوقـاف المصـرية، والهيئـة القبطيـة الإنجيليـة للخـدمات الاجتماعيـة؛ حيـث قامت الدولة من خلال الأولى بجهدٍ كبير لتجديد الخطـاب الـديني فـي العـالم بأسـره، مـن خـلال حركـة الترجمـة الواسـعة إلـى مختلـف لغـات العـالم، فضـلًا عـن إعـداد أئمتها علـى مسـتوى عالٍ مـن الثقافـة، مـن خـلال تطويرها المسـتمر لأكاديمية الأوقاف المصرية.

وعلـى صـعيد تـدريب الأئمـة والواعظـات؛ لكـونهم عنصـرًا رئيسًـا فـي عمليـة تجديـد الخطـاب الـديني ونشـر مفاهيمـه ومظـاهر صحته؛ فقد عملت الدولة عبر قطاع الأوقاف على تدريب الأئمة من خلال حزمة من الجهود والمبادرات؛ جاء في مقدمتها:

- **افتتاح أكاديمية "الأوقاف الدولية"**، لتدريب الأئمة والواعظات، وإعداد المدربين.

- **افتتاح مركز الأوقاف لـ "البحوث والدراسات الدينية"**، بأكاديمية "الأوقاف" في أغسطس 2019، بالإضافة إلى تدريب سبع مجموعات من مُعلمي التربية الدينية الإسلامية بأكاديمية الأوقاف الدولية، بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

- **إطلاق الدورات التدريبية للأئمة والواعظات**، التي تركز على معالجة القضايا السكانية وتنظيم الأسرة، واستحداث برامج مهارات التواصل الإعلامي للأئمة والواعظات عام 2019؛ حيث تم تنفيذ أول أربع دورات تدريبية بواقع ثلاث دورات لعدد 45 إمامًا، ودورة للواعظات لعدد 19 واعظة، واستحداث برامج رخصة الحاسب الآلي الدولية بأكاديمية الأوقاف، كما تم تنفيذ نحو 17 برنامجًا تدريبيًّا خلال تلك الفترة.

- **توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة "الأوقاف" وجامعة "الأزهر" لتدريب الأئمة والواعظات**، في يناير 2021، من خلال إطلاق مجموعة من البرامج التدريبية في المهارات الإعلامية، واللغة العربية، والإرشاد النفسي.

**وفيما يخص الجهود التي قامت بها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية**؛ لنشر الفكر المُستنير، وتأكيد القيَم والأخلاقيات التي تدعو إليها الأديان السماوية، فقد دأبت تلك الهيئة على تجديد الخطاب الديني، والتركيز على نبذ الكراهية ومناهضة العنف بجميع أشكاله، من خلال **إطلاق حزمة من البرامج التي من شأنها تعزيز مفهوم المواطنة، وقبول الآخَر**؛ من بينها، تبني مجموعة من القضايا المحورية، في إطار تجديد الخطاب الديني، ونبذ الكراهية جنبًا إلى جنبٍ مع الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف.

وتهدف تلك الفعاليات إلى توجيه الرأي العام بتلك القضية إلى مساره الصحيح، من خلال حزمة من الآليات التي يتمثَّل بعضها في نشر المقالات في الصحف المصرية، ومواقع التواصُل الاجتماعي، والبوابات الإلكترونية. هذا بالإضافة إلى إصدار توصيات خاصة بالقضية التي تتم مناقشتها من قِبل اللجان المعنية داخل البرلمان، ويُمكِن ذكر بعض الجهود التي تمّت في هذا الصدد كالآتي:

- مؤتمر "نحو مواجهة فاعلة لخطاب الكراهية - رؤية لتمكين الأفراد والمؤسسات"، شارك به 150 مشاركًا من المفكرين، والقادة الدينيين، والإعلاميين، والأكاديميين، وممثلي المجتمع المدني، وبعض أعضاء البرلمان، وتناول المؤتمر دور الإعلام والتعليم والمؤسسات الدينية في مواجهة خطاب الكراهية، وتم نشر توصياته عبر وسائل الإعلام والتواصُل الاجتماعي المختلفة.

- مؤتمر "المواطنة وبناء مجتمع التسامح في مواجهة خطاب الكراهية"، والذي شارك فيه 170 مُشاركًا، وتناول مقومات مجتمع التسامح والمواطنة، ودور التراث الثقافي في مواجهة خطاب الكراهية وصناعة التسامح، والهوية الوطنية.

- المائدة المستديرة بعنوان "معًا في مواجهة خطاب الكراهية"، بحضور 55 من المفكرين، والإعلاميين، والبرلمانيين، وقدمت المائدة توصيات متنوعة أهمها: نبذ خطاب الكراهية، وأهمية بناء الشخصية الوطنية، وتنقية المناهج الدراسية من كل ما يدعو ويحرِّض على التمييز.

## جهود مكافحة التمييز

الحق في حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية للديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية، كفله **الدستور المصري** الصادر عام 2014؛ حيث نص في المادة الثالثة منه على أن: "مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيس للتشريعات المُنظمة لأحوالهم الشخصية، وشؤونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية".

انطلاقًا من هذا الالتزام القانوني، بذلت الدولة جهودًا رامية إلى مكافحة التمييز بين مواطنيها على الأصعدة الدينية، والتعليمية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية كافة، وجاء ذلك اتساقًا مع الدعوات والتوجيهات الدائمة لرئيس الجمهورية في مختلف المناسبات والمحافل لنشر قيم التسامح، وتعزيز التعاون لنبذ التعصب والتصدي لخطاب الكراهية، ونبذ جميع مظاهر العنف والتطرف التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء وسلبتهم حقهم في الحياة.

وعليه قامت الدولة على **صعيد الجهود الميدانية**، بمكافحة التمييز القائم على أساس ديني من أسفل لأعلى؛ حيث بدأت بتنشئة الشباب من خلال مؤسستي التعليم والشباب والرياضة على احترام التنوع، من خلال غرس منظومة القيم المصرية في نفوس النشء.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى التعاون المشترك بين الإدارة المركزية للبرلمان والتعليم المدني بوزارة الشباب والرياضة، والمركز العالمي للفتوى الإلكترونية التابع لمشيخة الأزهر الشريف في 13 سبتمبر 2021، لنشر قيم التسامح ونبذ العنف.

كما تعاونت الدولة مع منظمة اليونسكو في مشروع **"التعليم من أجل السلام.. بناء الشباب للمستقبل"**، والذي يهدف إلى تعزيز البحوث وأنشطة الترويج والحوار بين الشباب على مختلف انتماءاتهم الثقافية والدينية.

في السياق ذاته، تم إطلاق **"القوافل الدينية"**، والتي عملت من خلالها الدولة على نشر وتعليم الأمور الدينية للنشء والشباب ومحاربة التمييز والفكر المتطرف، وقد استفاد منها حتى الآن نحو 4 آلاف شاب وفتاة.

هذا، ونفذت الدولة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، 33 مبادرة، استفاد منها أكثر من 10 آلاف من الشباب والأطفال والسيدات في 7 محافظات؛ حيث تم تدريبهم على مفاهيم المواطنة، وقبول الآخر، والعيش المشترك، باستخدام آليات جذابة كالرياضة والفن والألعاب وغيرهم، وجاء في مقدمة تلك المبادرات:

- **مبادرة كلنا مصريين**: انطلقت بمحافظة الأقصر، وهدفت إلى تنمية الوعي بالمواطنة القائمة على الهوية المصرية، كما شارك فيها 220 فردًا من الأطفال والشباب، وتضمنت المبادرة زيارات للأماكن السياحية والمعالم الدينية بالأقصر.

- **مبادرة وطن بلا شائعات**: تم تخطيط وتنفيذ المبادرة من خلال مجموعة شباب المجتمع المدني بمحافظة أسوان، وتهدف المبادرة إلى مواجهة الشائعات والمفاهيم المغلوطة التي تضعف تماسك المجتمع والعيش المشترك، وقام 30 من الشباب بإعداد عمل مسرحي تحت عنوان (أبواق الشياطين)، تم عرضه في 3 مسارح بمراكز شباب (المحمودية، والحصايا، وأبو الريش) ومسرح المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بجامعة أسوان، ومسرح القوات المسلحة.

- **مبادرة جيل جديد...حلم كبير:** خطط ونفذ هذه المبادرة مجموعة من الشباب الأكاديميين بالمنيا بالشراكة مع كليات جامعة المنيا، وشارك في المبادرة 150 طفلًا وتضمنت ورش حكي وألعابًا جماعية عن قبول الآخر، والتسامح، وعدم التمييز.

- **مبادرة الكل واحد**: نظمها مجموعة من القادة الدينيين بمحافظة المنيا، وشارك فيها 200 شاب في الفئة العمرية (16 - 25) سنة من المسلمين والمسيحيين والذكور والإناث؛ وخلالها تم تنظيم عدد من الأنشطة الثقافية والرياضية التي أتاحت الفرصة للتعارف، والتقارب، وتعديل الصورة النمطية عن الآخر.

- **مبادرة طلاب بلا تمييز**: نفذتها لجنة من شباب الأكاديميين بأسوان بالشراكة مع جامعة أسوان وجمعية المستقبل للتنمية؛ بهدف نشر وترسيخ قيم العدالة ومناهضة التمييز المبني على أساس النوع أو العرق أو الدين أو اللون وشارك فيها 600 طالب.

- **مبادرة إيد في إيد**: انطلقت بقيادة مجموعة داعيات وخادمات المنيا، وحضر المبادرة عددًا من الشباب والفتيات؛ لترسيخ مبادئ قبول الآخر وقبول التنوع.

**وعلى صعيد التربية والتعليم**، وتأكيدًا لأهمية القيم الأخلاقية في المجتمع، ودور التعليم في ترسيخ وتعزيز تلك القيم بين النشء، **فقد تم إعداد كتاب القيم واحترام الآخر**؛ لتدريسه للطلاب بالصف الثالث الابتدائي، ويتضمن محتواه تعزيز قيم التسامح ونبذ التعصب والعنف بين فئات المجتمع، والتأكيد على السلوك القويم وتقبل الآخر، وفي السياق ذاته، تمت مراجعة كتاب القيم واحترام الآخر للصفوف الأول والثاني والرابع؛ تمهيدًا لطبعه وتوزيعه على الطلاب.

كما تم حصر المناطق ذات الأولوية لاستهدافها ببرامج وخطط الوزارة، لنشر ثقافة التسامح الديني ونبذ التعصب في عدد من محافظات الجمهورية.

اتصالًا، تم اعتماد حقيبة تدريبية للمعلمين تستهدف دعم الحريات الدينية، ونشر ثقافة التسامح، ونبذ التمييز؛ فضلًا عن تشكيل اللجنة المسؤولة عن تنفيذ التدريب، وعقد لقاء عبر الفيديو كونفرانس للتعريف بالتدريب والاستعداد له لمديري المديريات التعليمية، ومديري التعليم العام، والشؤون التنفيذية، والأمن، والاتصال السياسي، ومسؤولي التدريب، ومديري فروع الأكاديمية المهنية للمعلمين، وموجهي عموم المواد الدراسية والأنشطة المختلفة.

# احتـــــواء اللاجئـــــين باعتبارهم مُقيمين

أدت الأوضـاع السياسـية والاضـطرابات التـي شهدتها عدد من دول المنطقة، إلى تحول مصر إلى دولة عبور ومقصد للاجئين، وانطلاقًا من دورها الريادي بالمنطقة والمسؤولية المُلقاة على عاتقها تجاه هؤلاء اللاجئين، تضامنت الدولة معهم والتزمت بتقديم الحماية وتوفير الخدمات للاجئين وطالبي اللجوء، رغم زيادة عددهم والبالغ نحو 272.9 ألف لاجئ وطالب لجوء في عام 2020، بعد أن كانوا نحو 236.1 ألف لاجئ عام 2014، وقد تجلى التزام الدولة بدعم اللاجئين، وتوفير سبل المعيشة الكريمة لهم بما يسهم في تعزيز التعايش في المجتمع المصري، في العديد من المجالات والقطاعات وفي مقدمتها **قطاع الصحة**؛ حيث يتمتع اللاجئون وطالبي اللجوء في مصر بإمكانية الحصول على الخدمات الصحية على قدم المساواة مع المجتمع المصري.

جاء ذلك القرار وفقًا لمذكرة تفاهم وقعتها وزارة الصحة والسكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2016، والتي تُتيح للاجئين وطالبي اللجوء من جميع الجنسيات إمكانية الحصول على الخدمات الوطنية، بما في ذلك رعاية الإحالة الأولية والثانوية وحالات الطوارئ.

وفي عام 2018، اعتمدت **مصر القانون رقم 2 لعام 2018** بشأن إصدار قانون نظام التأمين الصحي الشامل ولائحته التنفيذية، وتشمل هذه اللائحة أحكامًا تنص على أنه يمكن للاجئين التمتع بخدمات التأمين الصحي الشامل في إطار خطط التأمين المُصممة خصيصًا (الفصل 4، المادة 68 من اللائحة).

وفي مارس 2018، **أُدرج اللاجئون من جميع الجنسيات في المبادرة الرئاسية الوطنية "100 مليون صحة"**؛ للكشف عن التهاب الكبد الوبائي "سي"، وعلاجه، والقضاء عليه بحلول عام 2023.

يُعدُّ ذلك جزءًا من تعزيز التغطية الصحية الشاملة، وتعتبر تلك المبادرة الوطنية جزءًا من خطة العمل العالمية التي تقودها "منظمة الصحة العالمية" من أجل ضمان حياة صحية، وتعزيز الرفاهية للجميع، والتي تهدف إلى تحسين معززات أهداف التنمية المستدامة الصحية للوصول إلى التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030.

بالإضافة إلى ذلك، تم **إدراج الأطفال اللاجئين في الحملة الوطنية لمكافحة شلل الأطفال**، والتي تم تنفيذها عام 2021؛ حيث تمكنت الدولة من تطعيم 16.5 مليون طفل من المصريين وغير المصريين المُقيمين بمصر، فضلًا عن إدراج أطفال اللاجئين بحملات القضاء على الديدان المعوية لطلاب المدارس، والتي تم تنفيذها مؤخرًا، ومبادرة الرئيس للكشف المبكر عن أمراض "السِّمنة والأنيميا والتقزم" لطلاب المرحلة الابتدائية.

وتتويجًا لتلك الجهود، نفذت مصر شراكة مع الاتحاد الأوروبي و"منظمة الأمم المتحدة للطفولة" (يونيسف)، في 24 أكتوبر 2021، لمدة عامين تستهدف تعزيز إمكانية حصول الأطفال اللاجئين والمهاجرين في مصر وأسرهم على اللقاحات المضادة لـ"كوفيد-19".

في سياقٍ متصل، تأتي تلك الشراكة في إطار الخطة المصرية الوطنية لنشر اللقاحات في مصر، وضرورة تلقيح جميع الفئات السكانية، أيًّا كان وضعها القانوني أو الاقتصادي، ومن شأن هذه المنحة، والتي تبلغ قيمتها 2.2 مليون يورو، أن تساعد الأطفال الأكثر احتياجًا من اللاجئين والمهاجرين على الوصول إلى خدمات حماية الطفل والاستفادة منها، والارتقاء بقدرة النظام الصحي ليشمل اللاجئين وغيرهم من الفئات السكانية الأكثر احتياجًا ضمن الجهود المبذولة في إطار حملات التطعيم.

في سياق متصل، عملت الدولة على دمج اللاجئين وإتاحة الخدمات لهم **في قطاع التعليم**، حيث استهدفت الشراكة المصرية مع الاتحاد الأوروبي و"منظمة الأمم المتحدة للطفولة" (يونيسف) -السابق الإشارة لها- تعليم الأطفال اللاجئين والمهاجرين في مصر؛ بغرض تحسين مستوى التعليم المُقدم.

ووفقًا **لخطة الاستجابة الإقليمية** التي أطلقتها وزارة الخارجية المصرية لدعم اللاجئين السوريين المقيمين في مصر وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم لعام 2020 - 2021، يواصل شركاء الخطة الإقليمية للاجئين تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، والتعاون معًا لتسهيل الوصول العادل إلى التعليم، وفرص الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة وتحسين جودته.

وبالنسبة للاجئين السوريين، منحت وزارة التربية والتعليم المصرية اللاجئين السوريين إمكانية الوصول الكامل إلى خدمات التعليم الحكومي على قدم المساواة مع المواطنين المصريين.

ويمتد هذا الوصول إلى جميع مراحل التعليم، بما في ذلك التعليم المهني والفني، وكذلك أكاديميات ومؤسسات التعليم العالي، فبالنسبة للعام الدراسي 2019/2018، أفادت وزارة التربية والتعليم أنَّ نحو 42.3 ألف طالب سوري - سواء من المسجلين أو من غير المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين- التحقوا بالمدارس الحكومية، هذا بجانب التحاق ما يقرب من 6.8 آلاف شاب سوري بالجامعات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي المصرية.

تطور أعداد اللاجئين في مصر حسب البلد أو إقليم اللجوء خلال الفترة (2011 - 2020)

(ألف لاجئ)

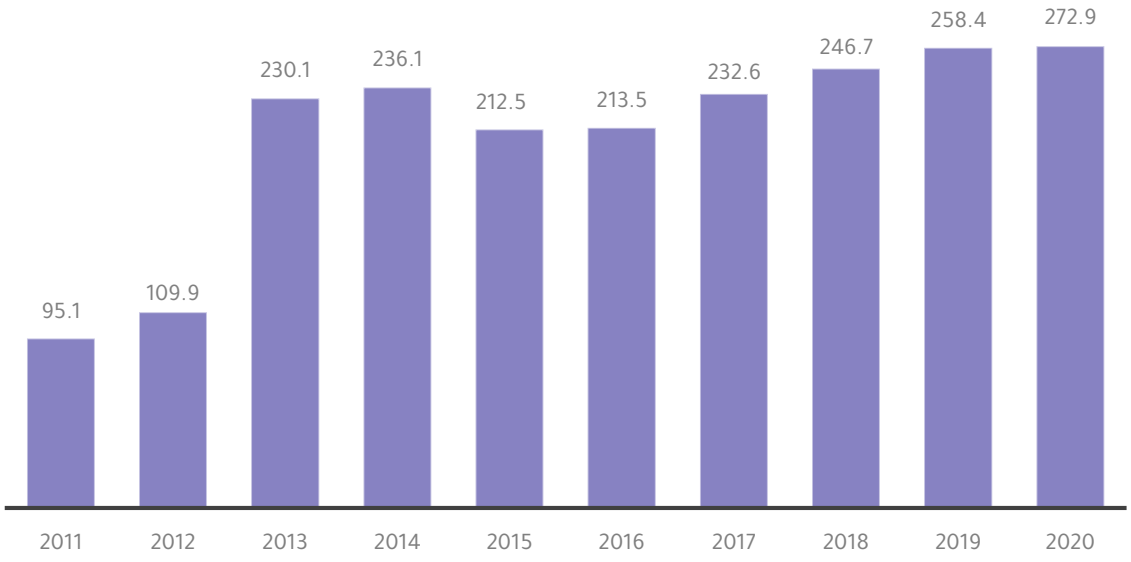


المصدر: البنك الدولي.

ووفقًا لاستطلاع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2019، فقد حدث تقدم كبير فيما يتعلق بتحسين معدلات التحاق اللاجئين بالدراسة في مصر، والتي وصلت إلى 90% لعام 2019.

كذلك تم وضع **برنامج دمج طموح**؛ لتعزيز القدرة على خدمة الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم؛ وذلك بغرض إدماج هذه الشريحة من الشباب والبنات اللاجئين في نظام تعليم حكومي ميسور التكلفة وأكثر استدامة.

في السياق ذاته، تم **دعم الفتيات والشباب السوريين ذوي الاحتياجات الخاصة** للوصول إلى المدارس الحاضنة للجميع القريبة من مناطق الإقامة.

اتصالًا، يتلقى هؤلاء الأطفال منحًا تعليمية خاصة لتغطية الرسوم الدراسية والنقل والخدمات المتخصصة الأخرى، ما من شأنه أن يُسهم في الوصول العادل إلى التعليم للفتيات والشباب الأكثر ضعفًا.

**وفي المجال الاقتصادي**، بذلت الدولة جهودًا عدة؛ لدعم شباب اللاجئين عبر العديد من المبادرات والمشروعات، تمحور أبرزها في: **مشروع "تحسين سُبل المعيشة للاجئين السوريين"**، أطلقته مؤسسة صناع الحياة مصر (LMF)، بالتعاون مع هيئة "بلان إنترناشونال إيجيبت"، وبتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يهدف المشروع إلى تحسين سُبل معيشة اللاجئين السوريين في منطقة القاهرة الكبرى، وتوفير فرص العمل للرجال والسيدات السوريين من خلال بناء قدراتهم الفنية.

بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي وغير المالي لتسهيل البدء في مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر أو التوسع في المشروعات القائمة بالفعل، وقد تمكن المشروع من تحقيق عدد من الإنجازات والنتائج خلال عام 2019، من بينها:

- تقديم منح مالية لنحو 105 مستفيدين لبدء المشروعات الخاصة بهم.
- تدريب 209 أفراد على مهارات ريادة الأعمال "كيف تبدأ مشروعك الخاص".
- تدريب 74 مستفيدًا تدريبات حرفية ويدوية (طبخ / خياطة / وغيرها).
- عمل 285 زيارة متابعة لمستفيدين 2018.
- متابعة 99 مشروعًا لمدة 3 شهور.

في السياق ذاته، تم التعاون مع السفارة المصرية السويسرية بالقاهرة لإطلاق **مشروع "توفير سبل العيش للاجئين في مصر"**، في أغسطس 2019، والذي يستهدف دعم اللاجئين السوريين والسودانيين واليمنيين، وغيرهم من اللاجئين من الجنسيات الأخرى، والمهاجرين عمومًا في مصر؛ لإيجاد سُبُل المعيشة، وتمكينهم من كسب دخل في المجتمع المضيف لهم، ويستهدف بصورة خاصة اللاجئين في مدينتي الإسكندرية ودمياط، وقد نجح المشروع في تحقيق إنجازات عدة، تمحور أبرزها في:

- توفير خدمات قانونية لأكثر من 800 لاجئ، من جنسيات مختلفة.

- **دعـــم 150 شـــابًا** فـــي المرحلـــة العمريـــة (15 - 20) عامًا بتـدريبات مهنيـة، مـن خـلال مراكـز متخصصـة، مثـل أكاديميـة سـموحة و"V.Tech"، والأكاديميـة العربيـة المصـرية، والأكاديميـة الأوروبيـة، ومعهـد "دون بسـكو" للتدريبات المهنية.

- **دعـــم 272 لاجئًـــا**، بمـــنح لا تـــرد، لعمـــل مشروعات صغيرة، وتوفير دخل شهري لهم، وذلك بعـد إعـدادهم، مـن خـلال التـدريب على إدارة المشروعات.

ولا يتوقف المشروع عند هذا الحد؛ حيث يستمر البـاحثون فـي متابعـة اللاجئـين، وتقـديم الـدعم النـوعي الـلازم لهـم، خـلال مرحلـة تسـويق منتجاتهم التي تدرّبوا عليها، من خلال إلحاقهم بمعارض، وطباعة مطويات أو بطاقات توضح نشـــاطهم، وتعـــرف المحيطـــين بهـــم بتخصصاتهم وخبراتهم.

في سـياق متصـل، تـم إطـلاق **مشـروع شـباب للمســتقبل**، بالتعـاون مـع منظمـة العمـل الدوليـــة وهيئـــة الأمـــم المتحـــدة للطفولـــة (اليونيسـيف)، والـذي يجمـع ثلاثـة محاور، تتمثـل في:

- تنمية المهارات وخدمات التوجيه الوظيفي.

- تنمية قدرات الأطراف المعنية الرئيسة.

- المشـاركة فـي وضـع السياسـات مـن أجـل تحسين فرص المعيشة، وتعزيز قدرة شباب المهاجرين واللاجئين والمجتمعات المضيفة على الصمود اجتماعيًّا واقتصاديًّا.

يســـتهدف المشـــروع 50% مـــن الفتيـــات والســـيدات، و30% مـــن المـــراهقين والشـــباب المهـــاجرين واللاجئـــين، ويبلـــغ إجمـــالي المستفيدين منه 30.6 ألف شخص.

وقد صُمم هذا المشروع في الفترة من بداية سبتمبر 2020 في محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط وكفر الشيخ؛ لتزويد شباب المهاجرين واللاجئين والمجتمعات المضيفة بفرصة الحصول على معيشة أفضل عبر تعزيز مهارات العمل.

وقد أدت البنية التحتية المتطورة والأسواق المحلية العاملة في مصر، وكذلك الانتشار الجغرافي للاجئين في المناطق الحضرية إلى اعتماد برنامج الأغذية العالمي للقسائم الغذائية بوصفه الطريقة الأساسية لمساعدة اللاجئين في الدولة. هذا، ويقدم برنامج الأغذية العالمي ثلاثة أنواع من المساعدة للاجئين الذين يعيشون في مصر، وهي كالتالي:

- **المساعدة الغذائية: التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي للاجئين**، وهي عبارة عن تحويل نقدي لكل شخص يمكن استرداده في متاجر التجزئة الشريكة أو نقدًا من أكثر من 140 ألف نقطة بيع في جميع أنحاء البلاد عبر بطاقة المستفيد الشخصي، يتم تقديم هذه المساعدة كل شهر للاجئين الذين تم تحديدهم على أنهم الأكثر احتياجًا.

- **المساعدة الغذائية للحوامل والمرضعات**: يوفر برنامج الأغذية العالمي تحويلات نقدية كل شهر للنساء الحوامل والمرضعات اللاجئات (من الأطفال الرضع دون سن الثانية) ليتم استبدالها في متاجر التجزئة الشريكة أو نقدًا عن طريق بطاقة المستفيد الشخصي من أكثر من 140 ألف نقطة بيع في جميع أنحاء البلاد، كما يتم توفير جلسات توعية حول التغذية السليمة والسلامة للأمهات وأطفالهن الصغار، ويهدف البرنامج إلى دعم اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف في الحصول على المؤهلات والشهادات اللازمة لكسب الدخل، وعند حضور 80% من الدورة التدريبية، يتلقى المشاركون مساعدة نقدية شهرية.

كما أطلقت وزارة الخارجية المصرية ومكتب الأمم المتحدة، المنصة المشتركة للمهاجرين واللاجئين، في 4 نوفمبر 2021، وذلك في إطار النهج المصري القائم على احترام حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، ودمجهم في المجتمع المصري مع القضاء على جميع أشكال التمييز ضدهم، وضمان ألا يتخلف أحد عن الركب في تقاسم منافع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتُعدُّ تلك المنصة المشتركة مبادرة من الحكومة المصرية وشركاء الأمم المتحدة في مصر؛ لدعم التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة وشركاء التنمية والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين.

هذا، وتوفر المنصة فرصة لتحليل احتياجات اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة لهم، ونتيجة لتلك الجهود وغيرها، أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن بيئة الحماية للاجئين في مصر اتسمت بالاستقرار، وذلك في ضوء استمرار حسن ضيافة اللاجئين من جانب الحكومة المصرية.

وبدوره، أشاد الممثل السابق لمنظمة الصحة العالمية في مصر "جون جبور"، بإدراج ضيوف مصر في حملة 100 مليون صحة، كما أشاد ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى مصر "كريم أتاسي"، بإدراج اللاجئين وطالبي اللجوء في الحملة الرئاسية "100 مليون صحة" لعلاج المصابين بالتهاب الكبد الوبائي مجانًا على قدم المساواة مع المصريين.

ومن جانبها، أكدت المُنسقة المُقيمة للأمم المتحدة في مصر، السيدة "إيلينا بانوفا" أنَّ مصر تقدم بسخاء الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم، لغالبية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وتتخذ تدابير إضافية موجهة بصفة خاصة لتلك الفئات لمواجهة جائحة "كوفيد-19".

# 7 سنوات من الإنجازات

## التنمية المجتمعية

قطاع التسامح والتعايش

EFQM®

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

1 ش مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر | رقم بريدي: 11582 | ص.ب: 191 مجلس الشعب
تليفون: 27929292(202) - فاكس: 27929222(202) | info@idsc.net.eg www.idsc.gov.eg